بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

مبادئ الاقتصاد الكلي

للدكتور :- أسامة الزغدود

من إعداد

صدى الأمل

المحاضره الأولى

مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

تعريف علم الاقتصاد Economics :

هو **العلم الذي يهتم بدراسة المجتمعات والسلوك الإنساني من الناحية الاقتصادية**، وذلك عن طريق البحث في **الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة لاشباع الحاجات والرغبات الإنسانية الغير المحدودة من السلع و الخدمات بأقل التكاليف الممكنة**.

يتضح من هذا التعريف طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة (**كميات محدودة من الموارد الاقتصادية مقابل حاجات غير محدودة من السلع والخدمات**).

نشوء و تطور علم الاقتصاد:

المدرسة الكلاسكية

أهم مؤسسيها **أدام سميث (1776) وأهم أفكارها :**

1. أن **اليد الخفية** (The Invisible Hand) هي التي تحرك النشاط الاقتصادي
2. قانون ساي (Say's Law) **والتوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظف الكامل.**
3. عدم تدخل الدولة في الاقتصاد من باب الحرية الاقتصادية

أدام سميث أيعتبر من أوائل مؤسسي علم الاقتصاد الحديث كعلم مستقل بذاته، اليد الخفية أو المصلحة الشخصية (الاسعار) هي التي تحرك النشاط الاقتصادي. كذلك يعتقد سميث أن عملية التوازن هي عملية حتمية. دعه يعمل دعه يمر

قانون ساي (Say's Law) : **أن الاقتصاد يحافظ على توازنه بطريقة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل و لا يحتاج الأمر الى تدخل الحكومة في الأمر الاقتصادي.** و ذلك لأن العرض الكلي يولد الطلب الكلي. حيث زيادة العرض الكلي تعني مزيد من استخدام القوى العاملة و بالتالي زيادة الدخول مما يضمن زيادة الطلب الكلي بما يحقق استمرارية توازن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل.

المدرسة الكينزية

مؤسسها **جون مينا رد كينز (1936)، وأهم أفكارها :**

- توازن الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد.
- ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي.

المدرسة النقدية الحديثة

مؤسسها **ميلتون فريدمان (1957)، ويتلخص فكرها في:**

- السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية.
- التضخم ظاهرة نقدية.

* فمعدل نمو عرض النقود هو العامل المؤثر الفعال و المحدد لمعدل التضخم.
* و قد أعتبر فريدمان أن الاقتصاد الذي يعمل عند التوظف الكامل تتأثر متغيراته الحقيقية (الناتج الحقيقي و معدل البطالة) بتغير عرض النقود الا في المدى القصير فقط.
* وهكذا، فقد أتضح أن الاقتصاد اتسم بالتجدد و الاستمرارية.

مدرسة التوقعات الرشيدة

مؤسسها روبرت لوكس وتوماس سارجنت (1970-1980) ويتلخص فكرها في:

- السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.

فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين أساسين:

1. **الإقتصاد الجزئي (Microeconomics)**

دراسة الوحدات الاقتصادية **منفردة** كسلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

2. **الإقتصاد الكلي (Macroeconomics)**

دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (**عمل الاقتصاد القومي كوحدة واحدة**)، حيث يعمل على دراسة مستويات التضخم و البطالة، والناتج الكلي و الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العديد من الأمور ذات الأثر الكلي.

الموارد الاقتصادية:

يقصد بـ الموارد **الاقتصادية كل ما يسره الله عز وجل من مصادر سواء كانت طبيعية أو بشرية يؤدى استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات.**

شروطها:

- **الندرة أو المحدودية النسبية** أي أن المورد نادر و غير قادر عن إشباع جميع الحاجات.
- **وجود ثمن أو سعر** لهذا المورد، فإذا كان المورد بدون ثمن كالهواء فلا يعد موردا اقتصادياً.

الموارد الاقتصادية هي عناصر الإنتاج التي تحتوى على :

الموارد الاقتصادية:

1. **الأرض**: **وما تحتويه من غابات و موارد طبيعية** : المياه، النفط و المعادن. (سعر الأرض هو الريع)
2. **العمل**: **الجهد العضلي و الذهني للعامل وما يملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية** (سعر العمل هو الأجر.)
3. **رأس المال**: **سلع تم إنتاجها سابقاً من طرف الإنسان و تستخدم في العملية الإنتاجية** مثل الآلات والمعدات والمباني.
(سعر رأس المال هو الفائدة أو الفوائد التي يحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العمليات الأنتاجية)
4. **التنظيم**: ويتمثل **في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات**.

ملاحظة :

1. سعر الأرض هو الريع.
2. . سعر العمل هو الاجر.
3. سعر رأس المال هو الفائدة **أو الفوائد** التي يحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتكونها في العمليات الانتجاية.
4. **عائد التنظيم هو الأرباح** التي يحققه الفرد أو المنشاة أو المنظمين نظير اختيارهم لتوليفة معينة من عناصر الانتاج من أجل انتاج سلع و خدمات باقل التكاليف و نتيجة لابتكارهم أساليب و طرق جديدة لتحسين مردودية الانتاج و تقليل من التكاليف و كذلك ابتكار أساليب تسويقية جديدة التي من شأنها الترفيع في المبيعات.

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

من أجل حل المشكلة الاقتصادية، يصبح من الضروري المفاضلة بين البدائل المختلفة من السلع والخدمات واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة النسبية.

و يترتب على أي **عملية اختيار "التضحية" أو " كلفة الفرصة البديلة ".** ولمعرفة كيف تتم عملية الاختيار هذه (ماذا ننتج)، فلابد من شرح المفاهيم التالية:

- **تكلفة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة)**
- **قاعدة الاختيار**
- **كيف يعمل منحنى إمكانيات الإنتاج**
- **كيف يتحقق النمو الاقتصادي**

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

1. تكلفة الاختيار

التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل (أ) مثلاً هي مقدار ما يضحي به من البديل الآخر (ب) في سبيل الحصول على البديل الأول.
و عليه فقد عبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost: **أي أقصى قيمة عائد للمنتج البديل المضحى به نتيجة لاستخدام نفس موارد الإنتاج في إنتاج منتج آخر.**

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

مثال:

الجدول التالي (1-1) يوضح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة استنادا إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

فحسب هذا الجدول، فإن تكلفة الفرصة البديلة تمثل مقدار ما يتم التنازل عنه من موارد إنتاج السلع الإنتاجية مقابل زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية لوحدة واحدة.

جدول (1-1): إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية والإنتاجية بالمليون وحدة

الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية	تكلفة الفرصة البديلة من السلع الاستهلاكية (الوحدة الواحدة)
ا	0	20	-----
ب	1	18	2
ج	2	15	3
د	3	10	5
م	4	3	7

2. قاعدة الاختيار

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل على المقارنة بين **المنافع الحدية** (الإضافية) المتوقعة و **التكاليف الحدية** أو التضحية الحدية المترتبة هذا القرار.

والقاعدة في هذه الحالة تنص على الآتي:

- يجب التوسع في نشاط معين، فقط إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة.
- يجب التوقف عن التوسع في أي نشاط، متى ما تعادلت المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية.

3. منحنى امكانيات الانتاج

يهدف هذا المنحنى الى:

- تقديم المشكلة الاقتصادية وفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد.
- بيان الاثر الناجم عن عملية الاختيار.

ما هي فرضيات منحنى امكانيات الانتاج؟

1- الاقتصاد ينتج سلعتين فقط (الغذاء والكساء)
2- الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج
3-المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني.
4- مورد العمل يستخدم استخداما كاملاً وكفؤا في الإنتاج.

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

الشكل (1-1) التالي:

يصورمنحنى إمكانيات الإنتاج لاقتصاد ما، حيث يقاس الإنتاج من الغذاء على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء على المحور الرأسي.

باستخدام فكرة هذا المنحنى يمكن توضيح الآتي:

(ملاحظة)

(فعند هذه النقطة هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغلة بالكامل ولكن بطريقة غير كفؤة

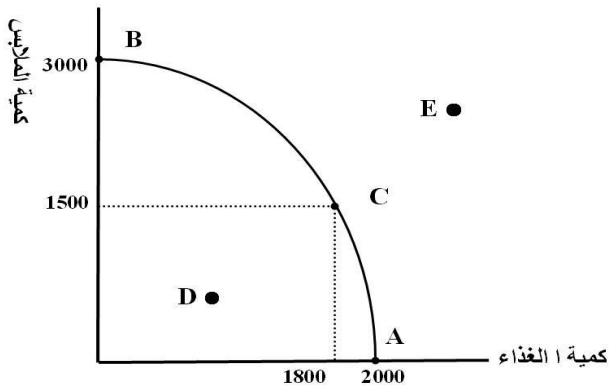

-الخيارات التي تمثلها النقاط الواقعة على طول منحنى إمكانات الإنتاج (A--B) تشير إلي توليفات لأقصى ما يمكن إنتاجه وبأقصى كفاءة.

-(D) تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنة من السلعتين لكنها غير مرغوب فيها (لا تحقق الكفاءة في الإنتاج).

- الخيار G يشير إلي توليفة مرغوب فيها لكن لا يمكن تحقيقها في ظل الموارد المتاحة (مستحيلة).

ملاحظة :

(D)فعند هذه النقطة هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغلة بالكامل ولكن بطريقة غير كفؤة.

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

4. **النمو الاقتصادي**

يمكن استخدام منحنى إمكانيات الإنتاج لتوضيح النمو الاقتصادي.

حيث، يعرف النمو الاقتصادي بأنة **الزيادة في حجم الانتاج**. ويحدث النمو الاقتصادي من خلال :

1. تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي.
2. التقدم التقني ، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.
3.

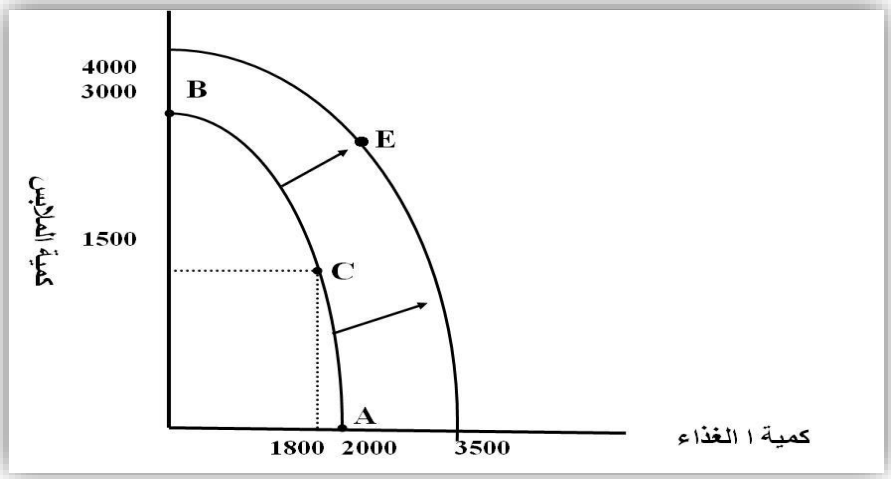

و حسب الشكل (2-1) يبرز النمو الاقتصادي بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لأي بلد على تدفق الدخل والإنتاج بين مختلف القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد. ولأجل تبسيط الشرح، نبدأ في هذه المحاضرة باقتصاد افتراضي يتكون من قطاعين فقط، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل (2-2).

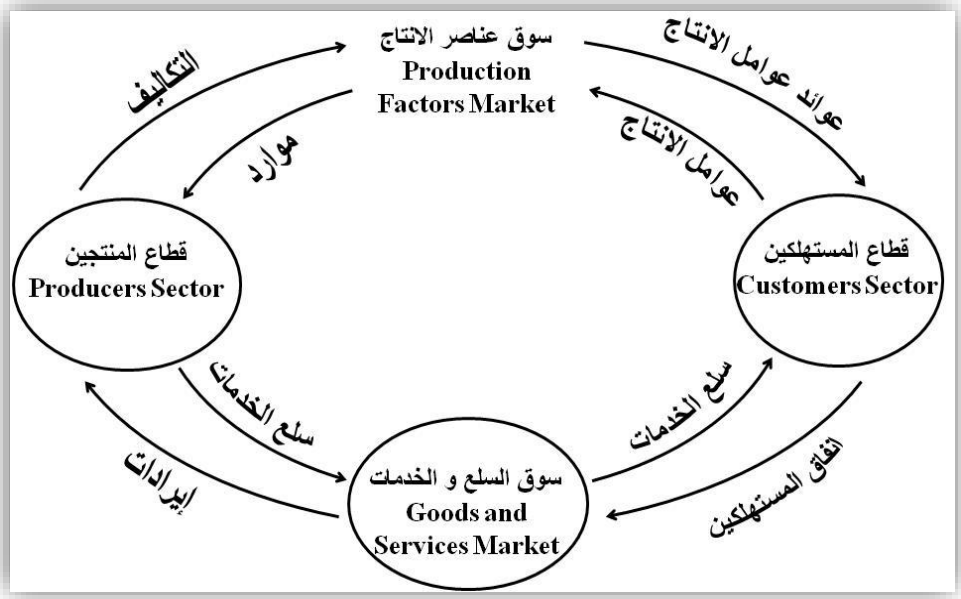

الشكل (2-2): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

1. القطاعات الاقتصادية الرئيسية

تتمثل القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الكلي حسب الشكل البياني (2-2) في الآتي:

أ- قطاع المستهلكين (المنزلي أو العائلي) Customers Sector: يمثل مجموعة من المستهلكين يمتلكون عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) **حيث يقومون ببيع هذه العناصر في سوق الموارد الاقتصادية لقطاع المنتجين مقابل دخول أو عوائد نقدية** (ايجارات، أجور، فوائد و أرباح) تستغل في شراء سلع و خدمات أنتجت من طرف قطاع المنتجين في سوق المنتجات. ويسمى هذا الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

ب - قطاع المنتجين (قطاع الأعمال) Producers Sector: يمثل مجموعة من المنتجين يقومون بشراء عناصر الإنتاج من القطاع العائلي في سوق الموارد الاقتصادية لإنتاج سلع و خدمات. ونظير استخدام خدمات هذه العناصر يدفع قطاع الأعمال ريع، أجور، فوائد وأرباح للقطاع العائلي. ويسمي هذا الإنفاق (تكاليف شراء عناصر الإنتاج) الذي يقوم به قطاع الأعمال بالإنفاق الاستثماري الخاص.

2. الأسواق التي تخدم القطاعات الرئيسية

يمكن حصر هذه الأسواق حسب الشكل البياني (2-2) في نوعين رئيسين من الأسواق:

أ- سوق عناصر الإنتاج Production Factors Market: هي مجموعة من الأسواق، قوى العرض فيها هم مالكي عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) من القطاع العائلي، وقوى الطلب في هذه السوق هي مؤسسات قطاع الأعمال الإنتاجية التي هي بحاجة لهم.

ب - سوق السلع والخدمات Goods and Services Market: هي مجموعة من الأسواق التي تعرض فيها كافة منتجات قطاع الأعمال من السلع الزراعية والصناعية والخدمات، وقوى الطلب في هذه السوق تتمثل بصفة أساسية في القطاع العائلي

المحاضره الثانية

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

1- الناتج المحلي الإ جمالي Gross Domestic Product (GDP)

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي GDP **القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.**

ويلاحظ مما سبق أن عملية قياس الناتج المحلي الإجمالي تتضمن المكونات التالية:

- القيمة السوقية.
- السلع والخدمات النهائية.
- الحدود الجغرافية.
- الفترة الزمنية (سنة).

1.1القيمة السوقية

يترتب على النشاط الاقتصادي في **أي مجتمع انتاج عدد غير محدود من السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تختلف من حيث وحدات القياس.** لذلك فإن تجميع كل السلع والخدمات النهائية بوحدتها الطبيعية **أمر غير ممكن** بسبب **عدم تجانس وحدات القياس.**

و لتغلب على هذه المشكلة، اتفق الاقتصاديون على أن النقود Money يمكن أن تكون هي الوسيلة الأنسب لكي تستخدم كوحدة مشتركة لقياس النشاط الاقتصادي، و ذلك باحتساب القيمة السوقية (Market Value) لكل السلع والخدمات النهائية

حيث يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

Market Value = Q✕ P

حيث تعبر **Q** عن الكميات المنتجة لأي نوع من السلع والخدمات وتعبر **P** عن الأسعار التي تباع بها هذه الكميات من السلع والخدمات في الأسواق.

2.1 السلع النهائية Final Goods

هي تلك السلع والخدمات التي يقوم المستهلكون بشرائها لغرض إشباع الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة مباشرة مثل: الخبز، المشروبات، الملابس، أجهزة التلفزيون وخلافها. في الغالب يقوم القطاع العائلي باستهلاك هذا النوع من السلع.

3.1 السلع الوسيطة Intermediate Goods

هي **السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشاة أخرى كعنصر إنتاج أو مدخلات Inputs في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى Outputs.** فالسلع الوسيطة لا تشبع الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة مباشرة كالطحين (الخبز) أو القماش المنسوج (الثوب) أو الجلود الخام (الأحذية أو الشنط). في الغالب قطاع الأعمال هو الذى يستخدم هذا النوع من السلع.

4.1 مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها **تحتسب مرتين**، **مرة كسلعة وسيطة** ومرة أخرى **كجزء من قيمة السلعة النهائية.** ويعرف ذلك بخطأ ازدواج الحساب (Double Counting Error)، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

مثال:

نفترض أنه لدينا اقتصاد يقوم بتخصيص كل إمكانياته الإنتاجية المتاحة في إنتاج سلعة واحدة فقط، ألا وهي سلعة الخبز. ففي هذه الحالة ستمر عملية إنتاج الخبز بالمراحل التالية (القيمة بليون وحدة نقدية)

4.1 مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

مثال (يتبع):

إذا تم القيام بجمع قيمة الإنتاج في المراحل الثلاثة

$$45 = 20 + 15 + 10$$

نكون في هذه الحالة قد وقعنا في خطأ تعدد الحساب، أي بحساب القيمة أكثر من مرتين. ولتجنب هذه الأنواع من الأخطاء لابد من : **استبعاد قيم السلع الوسيطة الداخلة** في مراحل إنتاج السلع النهائية عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.

4.1 مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

فيما يلي شرح مفصل عن الكيفية التي تتم بها استبعاد قيم المنتجات الوسيطة:

أ - طريقة المنتجات النهائية

بإتباع طريقة المنتجات النهائية يتم فقط اعتبار القيمة السوقية للخبز (**20** بليون وحدة نقدية) التي تكون آخر مرحلة في هذه العملية الإنتاجية، بأنها تمثل قيمة الإنتاج.

ب - طريقة القيمة المضافة Value Added

لتجنب الوقوع في خطأ ازدواج الحساب، يمكن لنا كذلك استخدام طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية.

4.1 مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

ب - طريقة القيمة المضافة Value Added

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم العملية الإنتاجية إلي ثلاثة مراحل متتالية وذلك علي النحو الموضح في المثال التالي:

- ✓ مرحلة زراعة القمح (قيمة الإنتاج 10بليون وحدة نقدية).
- ✓ ومرحلة طحن القمح (قيمة الإنتاج 15 بليون وحدة نقدية).
- ✓ مرحلة صناعة الخبز (قيمة الإنتاج 20 بليون وحدة نقدية).

- فإذا اعتبرنا أن كل مرحلة من هذه المراحل مستقلة بذاتها، فيمكن حساب القيمة المضافة لأي مرحلة باستخدام المعادلة التالية:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة

ب - طريقة القيمة المضافة Value Added

بتطبيق هذه المعادلة علي المراحل الثلاثة نحصل علي النتيجة التالية:

- المرحلة الأولى = 10 – 0 = 10 بليون وحدة نقدية
- المرحلة الثانية = 15 – 10 = 5 بليون وحدة نقدية
- المرحلة الثالثة = 20 – 15 = 5 بليون وحدة نقدية

من ثم يمكن الحصول على القيمة المضافة الإجمالية على النحو التالي:

20 = 5 + 5 + 10

ملاحظة: مهما اختلفت الطريقة (المنتجات النهائية أوالقيمة المضافة) فانه نحصل على نفس *النتيجة* التي تعبر عن قيمة النشاط الاقتصادي.

2. التدفق الدائري للإنتاج والدخل

- **نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق**

يجسد هذا النموذج، وهو الأكثر قربا للواقع مقارنة بالنموذج الذي درسناه في المحاضرة السابقة (قطاعين: قطاع منتجين وقطاع مستهلكين، و سوقين: سوق عوامل الإنتاج وسوق السلع والخدمات)، و ذلك لأن في الواقع القطاع العائلي لا ينفق كل دخله على الاستهلاك فقط بل هناك نسبة معينة من الدخل يمكن ادخارها في البنوك مثلا. أيضا الحكومة و القطاع الخارجي لهم دور مهم في الاقتصاد. لذلك سوف ندرس التدفق الدائري لاقتصاد مفتوح مع وجود القطاع الحكومي، أي سوف نقوم بإضافة قطاعين آخرين و هما: القطاع الحكومي و القطاع الخارجي، وكذلك إضافة السوق المالية مقارنة بالنموذج السابق، كما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل (1.3) نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق

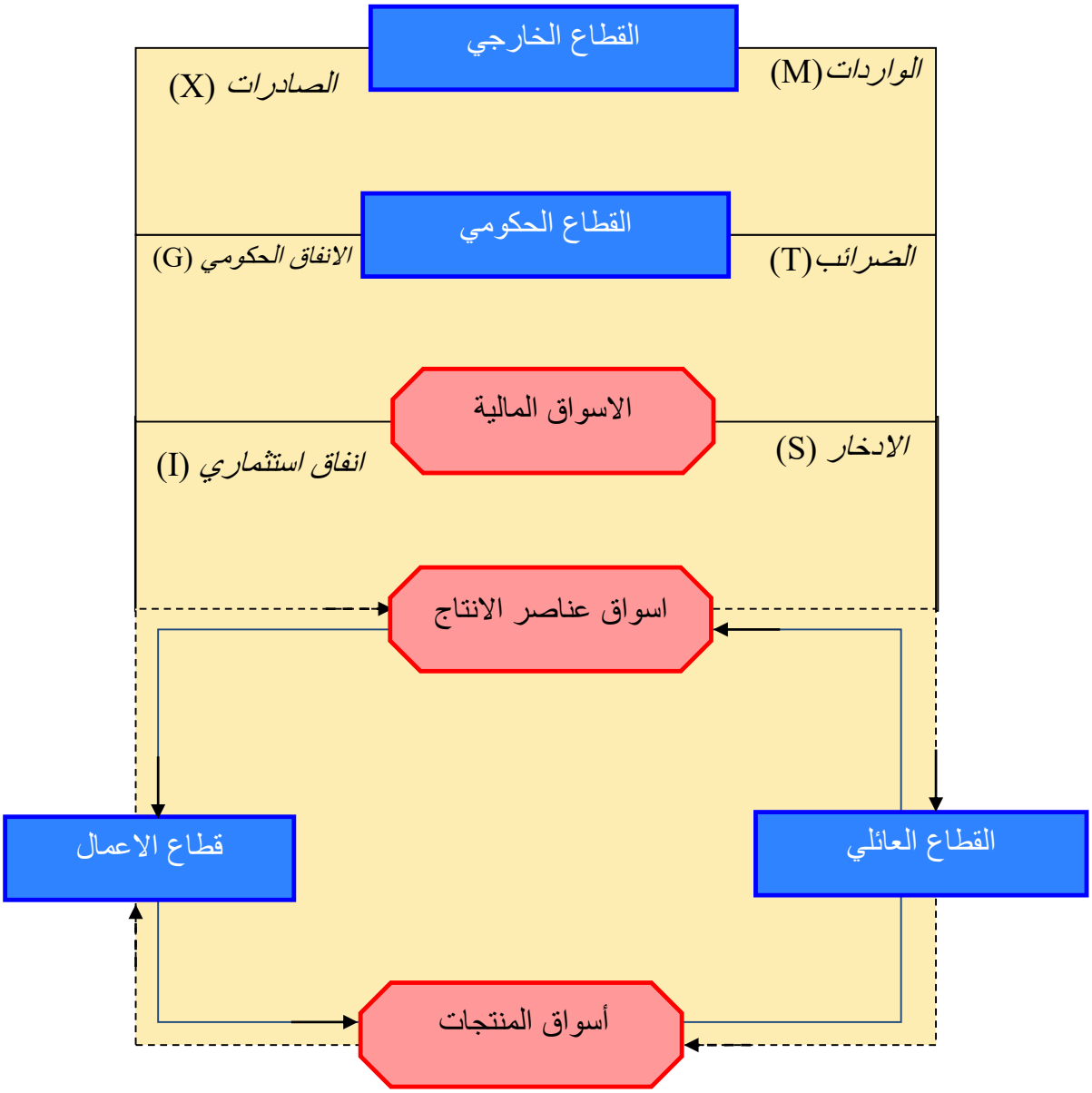

2/التدفق الدائري للإنتاج والدخل

- **نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق**

(1) القطاعات الاقتصادية الرئيسية

مقارنة بالنموذج السابق (قطاعين: أ- قطاع المستهلكين ، ب- قطاع المنتجين)

سوف ندرس قطاعين إضافيين و هما:

أ- القطاع الحكومي Government Sector: يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. وينقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

- الإنفاق الجاري (Current Expenditure) **وهو مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية بهدف استمرار عملها ونشاطها**، كدفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.
- الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure) **وهو مجموع النفقات التي تصرفها الحكومة في عدة مجالات وقطاعات من أجل تحقيق عائد مالي أو بشري أو خلق المزيد من فرص عمل جديدة**، كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية و الإنفاق على إنشاء مشاريع إنتاجية صناعية

ب - القطاع الخارجي Foreign Sector

تقوم القطاعات الثلاثة (العائلي، الأعمال، الحكومي) بدفع قيمة وارداتهم من السلع والخدمات التي لا يتم توفرها محلياً للعالم الخارجي، حيث يسمي هذا النوع من المدفوعات بالإنفاق على الواردات Import Expenditure. في المقابل، نجد أن المنتجين في قطاع الأعمال وقطاع الحكومة يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً (الصادرات) Revenue Export من قطاع العالم الخارجي. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports)، أو الميزان التجاري (Balance of Trade).

(2) الأسواق التي تخدم القطاعات الرئيسية

مقارنة بالنموذج السابق (سوقين: أ- سوق عناصر الإنتاج، ب- سوق السلع والخدمات) سوف ندرس سوق آخر إضافي و هو:

- **السوق المالية: هي عبارة عن تلك السوق التي تقوم بعمليات الوساطة المالية (البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) بين وحدات الفائض في الاقتصاد (أصحاب المدخرات) ووحدات العجز (المستثمرين).**

- **شرط توازن الاقتصاد الكلي**

التوازن الاقتصادي **هو حالة من الاستقرار**، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير. يتحقق وضع التوازن Equilibrium الكلي في الاقتصاد عندما يتحقق شرط التوازن في صيغته العامة (مهما كان نموذج التدفق الدائري للإنتاج والدخل):

الدخل الكلي = الإنفاق الكلي

أي أن

العرض الكلي = الطلب الكلي

- في اقتصاد يتكون من **أربعة قطاعات وثلاثة أسواق وهو الأقرب للواقع**، يكون شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي:

$$C + I + G + (X - M) = Y$$

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي).

(G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال).

(X) : الصادرات (M) : الواردات

3. **طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي**

لكي تتم عملية القياس بصورة دقيقة يتطلب ذلك توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن القيم الاقتصادية التي تنشأ نتيجة للعلاقات التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية عبر الأسواق الموجودة في هذا الاقتصاد.

وبصفة عامة توجد ثلاثة طرق يمكن استخدامها في قياس الناتج المحلي الإجمالي والتي تشمل الآتي:

1. **طريقة الناتج**
2. **طريقة الإنفاق.**
3. **طريقة الدخل.**

3. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

1.3. **طريقة الناتج:** تتم هذه الضريبة بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها السائد في السوق، و بجمع مجموع عمليات الضرب (القيمة السوقية) نحصل على الناتج المحلي الجمالي و ذلك خلال سنة.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] (و ذلك لجميع السلع والخدمات النهائية)

مثال 1: لنفترض أن اقتصاد دولة ما ينتج السلع التالية في سنة2006

السلع	سنة 2006		
	الكمية (بالطن) Q	السعر (بالريال) P	القيمة السوقية (Q*P)
تمر	8117	1000	8117000
سكر	2000	100	200000
حليب	5000	10	50000
قهوة	12000	12	144000
الناتج المحلي الإجمالي			8511000

$$GDP = 8117 \times 1000 + 2000 \times 100 + 5000 \times 10 + 12000 \times 12$$
$$GDP = 8117000 + 200000 + 50000 + 144000 = 8511000$$

3. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

3.2. طريقة الإنفاق: يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق باحتساب مجموع ما تنفقه القطاعات الأربعة في شراء السلع والخدمات النهائية لكافة القطاعات الاقتصادية. حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على النحو التالي :

الناتج المحلي الإجمالي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + صافي إنفاق القطاع الخارجي

و عليه يمكن لنا صياغة المعادلة التالية:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن :

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي).

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال).

(G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

(X) : الصادرات (M) : الواردات.

3. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

2.3. طريقة الإنفاق:

مثال 2: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (2006)		
بنود الإنفاق	الإنفاق (مليون ريال)	GDP%
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	5808	68.2
الإنفاق الاستثماري الخاص	1367	16.1
الإنفاق الحكومي	1487	17.5
صافي الصادرات	-151	-1.8
الناتج المحلي الإجمالي	**8511**	**100**

المحاضره الثالثة

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

3. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

3.3. طريقة الدخل:

- يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية (أي الدخل المحلي الصافي) مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهتلاك الأصول الثابتة ومطروحاً منها الإعانات الحكومية إلغير المباشرة.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)= الدخل المحلي الصافي (NDI) + اهتلاك الأصول الثابتة(D)+ الضرائب غير المباشرة (IT) – الإعانات الحكومية الغير المباشره (IGS) .

- و بما أن إجمالي الضرائب الغير المباشرة (IT) - الإعانات الحكومية الغير المباشرة (IGS) = صافي الضرائب الغير المباشرة (NIT) ، فإن:

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الصافي + اهتلاك الأصول الثابتة + صافي الضرائب الغير المباشرة.

ملاحظات:

- يعرف الدخل المحلي الصافي Net Domestic Income (NDI) : بأنه عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. فالعمل يتولد منه الأجور، والأرض يتولد عنها الريع، و رأس المال يتولد عنه الفوائد، والتنظيم يتولد عنه الأرباح.
  - مما سبق يمكن كتابة معادلة الدخل المحلي الصافي كما يلي:

الدخل المحلي الصافي = الأجور + الريع + صافي الفوائد + أرباح الشركات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

- الضرائب الغير المباشرة Indirect Taxes (IT): تشمل الضرائب غير المباشرة ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات، وهذه الضرائب تفرضها الحكومة على المنتجين وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج، وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الدخل المحلي الصافي بل تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها تحتسب كإيراد للدولة.
- الإعانات الحكومية غير المباشرة Indirect Government Subsidies (IGS) : مثل دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الدقيق للمخابز بأسعار مخفضة (مدعمة) ، و عليه فانه لا بد من حذفها عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي.
- اهتلاك الأصول الثابتة أو اهتلاك رأس المال Capital Depreciation (D) : أي المبالغ المالية التي تخصص لصيانة الآلات التي أصابها العطب أثناء الإنتاج، كما يشمل قطع الغيار للآلات وهي اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية. و بما أن اهتلاك الأصول الثابتة يعد تكلفة من وجهة نظر المنتج فإنها لا تدخل ضمن الدخل المحلي الصافي بل تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

- كما أنه يمكن التوصل إلى **الناتج المحلي الصافي (NDP)**،
و ذلك بحذف إهتلاك الأصول الثابتة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن:

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي - اهتلاك الأصول الثابتة

- كذلك يمكن احتساب الناتج المحلي الصافي بعد إضافة صافي الضرائب الغير المباشرة الى الدخل المحلي الصافي، أي أن

الناتج المحلي الصافي = الدخل المحلي الصافي + صافي الضرائب الغير مباشرة

مثال 3: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (سنة 2006)		
بنود الدخل	الدخل (مليون ريال)	GDP%
دخول العاملين	4981	58.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخل الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائد الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصاً الإعانات غير المباشرة	-200	-2.3
الناتج المحلي الصافي	**7603**	**89.4**
زائد إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	**8511**	**100**

4_ مؤشرات أخرى لقياس النشاط الاقتصادي

زيادة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي لأي بلد ما، سوف نستخدم كذلك بعض المؤشرات الأخرى في قياس أداء النشاط الاقتصادي الكلى وفي تحديد اتجاه هذا **النشاط وسرعة نموه عبر الزمن.**
وتضم هذه المؤشرات احتساب القيم التالية:

- **الناتج القومي الإجمالي.**
- **الناتج القومي الصافي.**
- **الدخل الشخصي.**
- **الدخل الشخصي المتاح.**

4.1. الناتج القومي الإجمالي:

يقصد بالناتج القومي الإجمالي GNP القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يقوم المواطنون فقط (أهل البلد) بإنتاجها سواء داخل الحدود الجغرافية لبلدهم أو خارجها، و ذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.
و عليه يمكن احتساب الناتج القومي الإجمالي كالأتي:

الناتج القومي الإجمالي (GNP) = الناتج المحلي الإجمالي (GDP) + صافي عوائد عناصر الإنتاج (NFI)

صافي عوائد عناصر الإنتاج (NFI) = عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج **ناقص** عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن الى الخارج.

- **4.2. الناتج القومي الصافي Net National Product (NNP) :**

الناتج القومي الصافي (NNP) = الناتج القومي الإجمالي (GDP) - اهتلاك الأصول الثابتة (D)

4.3. الدخل الشخصي Personal Income (PI):

يتم احتساب الدخل الشخصي بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي = الدخل المحلي الصافي - الضرائب على أرباح الشركات - الأرباح غير الموزعة - استقطاعات الضمان الاجتماعي + مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام.

4.4. الدخل الشخصي المتاح Disposable Personal Income (DPI)

يتم احتساب الدخل الشخصي المتاح بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

- و يعتبر الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يحق للأفراد التصرف فيه بحرية كاملة سواء بالإنفاق (الاستهلاك) أو الادخار، و عليه فإن:

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار

مثال 4: المقاييس المختلفة للناتج و الدخل (مليون ريال)	
1. الناتج المحلي الإجمالي	970
(+) عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج	200
(-) عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن	150
2. الناتج القومي الإجمالي	1020
(-) اهتلاك الأصول الثابتة	100
3. الناتج القومي الصافي	920

5. **الناتج المحلي الإجمالي الإسمي و الحقيقي**

5.1. الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (النقدي)Nominal Gross Domestic Product (NGDP) :

هو مجموع الكميات من السلع و الخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة معينة مضروب في أسعارها السائدة في السوق في نفس هذه السنة (مجموع القيم السوقية). إذا فإن الناتج المحلي الإجمالي **الإسمي** هو الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الجارية** (Current Prices).

ملاحظة :

لا بد من الإشارة إلى أن استخدام الناتج المحلي الإسمي قد يلمح بأن الناتج المحلي الإجمالي للدولة ارتفع (انخفض) بالرغم من أن الكمية المنتجة من السلع و الخدمات النهائية هي في الحقيقة **ثابتة** و لكن الذي **تغير فقط هي الأسعار** بحيث **ارتفعت** (انخفضت). بالتالي **يجب تحييد تأثير التغير في الأسعار** لمعرفة التغيرات الحقيقية للناتج المحلي و ذلك باستخدام الناتج المحلي الإجمالي **الحقيقي** Product (RGDP) Real Gross Domestic أي الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الثابتة.**

مثال 1:

لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية، الأسعار والناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2010 و 2011.

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)
2010	10	10	15	5	175
2011	10	12	15	6	210

- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في سنة (2010) يساوي 175= (15*5) + (10*10)
- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في سنة (2011) يساوي 210 = (15*6) + (10*12)

5.2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real Gross Domestic Product (RGDP) :

للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا بد أن نختار سنة معينه نسميها السنة الأساسية أو المرجعية (Base Year)، و نستخدم أسعار هذه السنة لحساب قيمة الانتاج لباقي السنوات.

مثال مبسط (2)

لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية و الأسعار لسنتي 2010 و 2011. فإذا أخترنا سنة 2010 كسنة أساسية، يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كالتالي:

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2010	10	10	15	5	175	175
2011	30	12	30	6	540	450

حيث أن:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة (2010) : 175= (10*10) + (5*15)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة (2011) : 450 = (10*30) + (5*30)

كما نلاحظ من خلال الجدول في المثال المبسط رقم 2 أن:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يستثني الزيادة في الأسعار من سنة إلى أخرى ويعكس الزيادة في الإنتاج فقط (الزيادة الحقيقية).

لمعرفة مدى تطور حجم الإنتاج في اقتصاد أي بلد ما خلال فترة زمنية معينة، يفضل دراسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر على ذلك، حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انكماشه على العكس

6. النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Growth) **بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** على النحو التالي :

مثال:
إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما يساوي 800 مليار دولار في سنة 2011، بينما كان 750 مليار دولار في سنة 2010، فإن معدل النمو الاقتصادي لهذا البلد في سنة 2011 هو

معدل النمو الاقتصادي في سنة 2011 =

$$\frac{RGDP_{2011} - RGDP_{2010}}{RGDP_{2010}} \times 100$$

$$\frac{800 - 750}{750} \times 100 = 6.7\%$$

- كذلك يمكن لنا استخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يمكن استخدامه كمؤشر لمستوى رفاهية المجتمع.
- ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

- لتحقيق تحسن في رفاهية أفراد المجتمع لابد أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، و يطلق على الفرق بينهما بمعدل النمو الصافي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

7. عيوب استخدام معدل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية

هناك بعض المآخذ على استخدام نصيب الفرد من الناتج الحقيقي كمؤشر للرفاهية نلخصها في النقاط الثلاثة التالية:

1. إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.
2. تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.
3. لا تأخذ طرق تقدير الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية

النجاح هو الجزء الأصغر من التجربة.

المحاضره الرابعة

التضخم والبطالة والدورة الاقتصادية

1. التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة.

و عليه، فإن الارتفاع المؤقت في الأسعار لا يعبر عن وجود حالة من التضخم، وكذلك الارتفاع الجزئي في أسعار بعض السلع لا يعبر أيضا عن وجود حالة من التضخم.

ويمكن قياس معدل التضخم (زيادة مستوى العام للأسعار) باستعمال إحدى الطريقتين :

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index)
2. مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

1.1 . الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index):

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) عن طريق قسمة القيمة السوقية لمجموعة مختارة (سلة) من السلع و الخدمات النهائية في سنة معينة (سنة المقارنة)، على القيمة السوقية لنفس مجموعة السلع و الخدمات و لكن في سنة الأساس: مضروب في مئة، وذلك على النحو الذي توضحه المعادلة التالية:

$$CPI = \frac{\text{القيمة السوقية للسلة في سنة المقارنة}}{\text{القيمة السوقية للسلة في سنة الأساس}} \times 100$$

مثال مبسط 1:

الجدول التالي يمثل أسعار و كميات السلع المستهلكة (قهوة و كتب) في مجتمع ما في 2010 و2011، مع اختيار سنة 2010 كسنة أساس .

السنة	كمية القهوة	سعر القهوة	كمية الكتب	سعر الكتب	تكلفة السلعة (القيمة السوقية)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)
2010	100	2	10	50	700	$\frac{700}{700} \times 100 = 100$
2011	110	4	10	70	1140	$\frac{1140}{700} \times 100 = 163$

و عليه، يحتسب معدل التضخم على النحو التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لسنة الأساس}} \times 100$$

بمعنى أن معدل التضخم سنة (2011) =

$$\frac{CPI_{2011} - CPI_{2010}}{CPI_{2010}} \times 100 = \frac{163-100}{100} \times 100 = 63\%$$

الأسعار ارتفعت بنسبة 63% بين سنة 2010 و 2011

2.1. مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator):

هو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مضروب في مئة.

$$\text{المخفض (المثبط)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

مثال مبسط 2

لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية، الأسعار والناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2009 و 2010 ، مع اختيار سنة 2009 كسنة أساس.

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
2009	500	10	300	30	14000	14000	$\frac{14000}{14000} \times 100 = 100$
2010	600	12	400	40	23200	18000	$\frac{23200}{18000} \times 100 = 129$

و عليه، يحتسب معدل التضخم على النحو التالي:

مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة المقارنة مطروح منه مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس مقسوم على مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس (2009) مضروب في مئة.

بمعنى أن:

$$\text{معدل التضخم (سنة 2010)} = \frac{GDPD_{2010} - GDPD_{2009}}{GDPD_{2009}} \times 100 = \frac{129-100}{100} \times 100 = 29\%$$

الأسعار ارتفعت بنسبة 29% بين سنة 2009 و 2010

1.3. آثار التضخم

يترتب على استمرار ارتفاع مستويات التضخم آثار سلبية سواء كان ذلك على معيشة أفراد المجتمع أو على النشاط الاقتصادي ككل. و في ما يلي ملخص لأهم هذه الآثار:

- **أثر التضخم على الدخل:** يؤدي التضخم الى اعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، و ذلك نتيجة ارتفاع الأسعار بسرعة و بمعدلات أكبر من ارتفاع الدخول النقدية لبعض أفراد المجتمع. و عليه، فإن أفراد المجتمع ذوي الدخول الثابة أو الغير المرنة، مثل: العاملون بالقطاع الحكومي أو المتقاعدون سوف يتأثرون بشكل مباشر من التضخم، أي أن دخولهم الحقيقة سوف تنخفض بأكثر حدة مقارنة بأفراد المجتمع ذوي الدخول المتغيرة أو المرنة، مثل: رجال الأعمال و التجار. و بالتالي يعيد التضخم توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المرنة على حساب أصحاب الدخول الغير المرنة.

- **أثر التضخم على الاستثمارات:** يؤدي التضخم الى ظهور أجواء تشاؤمية لدى المستثمرين بسبب ارتفاع المخاطر نتيجة عدم تحديد اتجاه أسعار المنتجات و أسعار عناصر الانتاج. و عليه، فإن المستثمرين سوف يتخلون على الاستثمارات الانتاجية طويلة المدى مقابل التوجه الى الاستثمارات قصيرة المدى (التجارية).

- **أثر التضخم على الميزان التجاري:**

يؤدي التضخم الى انخفاض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية الأقل سعراً، نتيجة ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج، و بذلك تنخفض الصادرات الوطنية مقابل ارتفاع الواردات، مما ينجم عنه حدوث عجز في الميزان التجاري.

2. البطالة

يعتبر توفير مواطن شغل جديدة أي الترفيع من مستوى التوظيف من أهم أهداف الاقتصاد الكلي و التي يسعى اليها كل راسمي السياسة الاقتصادية في أي بلد ما. وفي حالة العجز عن تحقيق هذا الهدف يدخل الاقتصاد في وضعية نقص التشغيل أو ما يعرف بظاهرة البطالة. وبالتالي يمكن تعريف البطالة بأنها: التعطل أو التوقف الجبري لجزء من الأيدي العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل (و يكون سنهم اكبر من 16سنة وأقل من 65 سنة) . وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى بمعدل أو بنسبة البطالة.

1.2. مؤشرات سوق العمل: يمكن في هذا الخصوص الحديث عن ثلاثة أنواع من المؤشرات:

أ- **نسبة البطالة:** ولحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}} \times 100$$

مع العلم أن:

اجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد العاطلين + عدد المشتغلين

مثال مبسط 1: وفقا للمعلومات المقدمة في الجدول التالي، احسب معدل البطالة لسنة 2002

عدد المشتغلين	134.04	معدل البطالة
عدد العاطلين	8.35	$\frac{8.35}{142.39} \times 100 = 5.9\%$
اجمالي القوة العاملة الفاعلة	142.39	

ب- **نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة:** و لحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة} = \frac{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

تستخدم نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة كمؤشر عن عدد الاشخاص الراغبين و القادرين على العمل ممن في سن العمل، سواء كانوا يعملون فعلا أو عاطلون فعلا عن العمل.

ج- **نسبة الاستخدام إلى السكان:** و لحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

تستخدم هذه النسبة كمؤشر لمدى توفر فرص العمل و كذلك درجة التوافق بين مهارات العمال و فرص العمل المتاحة.

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاطلين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	(7)-(6)=8

* أي الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا انهم لا يجدون فرصاً للعمل.

2. البطالة

1.2. مؤشرات سوق العمل:

مثال مبسط 2:

وفقا للمعلومات المقدمة في الجدول احسب

كل مؤشرات سوق العمل

✓ **نسبة البطالة =** $\frac{1}{4.5} \times 100 = 22\%$

✓ **نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة =** $\frac{4.5}{6} \times 100 = 75\%$

✓ **نسبة الاستخدام إلى السكان =** $\frac{3.5}{6} \times 100 = 58\%$

2.2. أنواع البطالة:

أ- البطالة الدورية Cyclical Unemployment:

يظهر هذا النوع من البطالة متأثرا بحركة نمو الاقتصاد. فعند دخول الاقتصاد في دائرة الركود والتراجع تظهر البطالة الدورية، وحينما يشهد الاقتصاد حالة الرواج والازدهار، فإن هذه البطالة تختفي، ويسود التشغيل الكامل داخل الاقتصاد، وبالتالي يمكن أن يكون هذا النوع من البطالة يساوي صفرا.

ب- البطالة الاحتكاكية Fractional Unemployment

هي بطالة ناجمة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل آخر بسبب تطورات ظروف العمل أو الرغبة في وظيفة أفضل أو الرغبة في الانتقال من منطقة إلى أخرى. وتتسم البطالة الاحتكاكية بأنها ظاهرة ذات طابع قصير الأجل. هذا النوع من البطالة يكون موجود في أي مجتمع و لا يمكنه أن يكون صفرا.

ج - البطالة الهيكلية Structural Unemployment

يحدث هذا النوع عندما تؤدي التغيرات السريعة في هيكل الاقتصاد الي خسائر كبيرة في عدد الوظائف، كالانتقال من اقتصاد زراعي الى صناعي، مما يؤدي ذلك لحدوث بطالة هيكلية لعمال القطاع الزراعي بسبب عدم تتوفر المؤهلات و المهرات اللازمة (التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة). كذلك ينتج هذا النوع من البطالة بسبب التراجع في انتاج بعض السلع نتيجة للمنافسة الدولية. هذا النوع من البطالة يكون طويل المدى و لا يمكنه أن يكون صفرا.

3.2. آثار البطالة:

أ- الآثار الاقتصادية

في الأوقات التي تسود فيها ظاهرة البطالة، فإن انعكاساتها السلبية علي الاقتصاد تكون في ممثلة الأشكال التالية:

- فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو تهيأت فرص العمل للمتعطلين.
- قيام الدولة بتقديم دعم أو اعانات للمتعطلين، يمثل تكلفة بالنسبة للدولة والتي قد تقوم بدورها بتمويل هذه التكلفة عن طريق فرض ضرائب اضافية علي أفراد المجتمع. وفي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاعانات سيمثل عبئاً اضافياً علي دافعي الضريبة.

ب- الآثار الاجتماعية

عند استفحال ظاهرة البطالة في الاقتصاد، فإن المجتمع يصبح أكثر عرضة للعديد الظواهر الاجتماعية السالبة والتي قد تتواجد بين فئات المتعطلين، كانتشار الفقر وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات والاضطرابات الإجتماعية

3. الدورة الاقتصادية

يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها:

تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار مقارنة بالمعدلات الطبيعية. وتظهر بصورة دورية و بصفة أساسية في الدول الرأسمالية التي تعتمد على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التقلبات المشار إليها أعلاه في النشاط الاقتصادي عادة ما يتم التعبير عنها من خلال تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج.

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل وهي:

1.3. مراحل الدورة الاقتصادية:

أ- **مرحلة الركود Recession:** تتميز هذه المرحلة بانخفاض في مستويات الناتج المحلي **و ارتفاع نسبة البطالة** مقابل **انخفاض نسبة التضخم.**

ب- **مرحلة الكساد Depression:** وتتسم بانخفاض شديد في الناتج الحقيقي مقارنة بالناتج المحتمل كما **تنخفض نسبة التضخم** مقابل **ارتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة.**

ت- **مرحلة التوسع Expansion:** وتسمى أيضاً مرحلة الانتعاش أو الاستعادة. وفيها ينمو الناتج الحقيقي و بمعدل أعلى من الناتج المحتمل و يميل المستوى العام للأسعار (**التضخم**) إلى الارتفاع ونسبة البطالة إلى الانخفاض.

ج- **مرحلة الرواج Boom:** ويطلق عليها أيضاً مرحلة القمة ، وتتميز بارتفاع حجم الناتج الحقيقي بمعدل سريع، فيزيد حجم الدخل ومستوى التوظيف، ونسبة البطالة تكون في اقل معدلاتها، مقابل ارتفاع مطرد في نسبة التضخم.

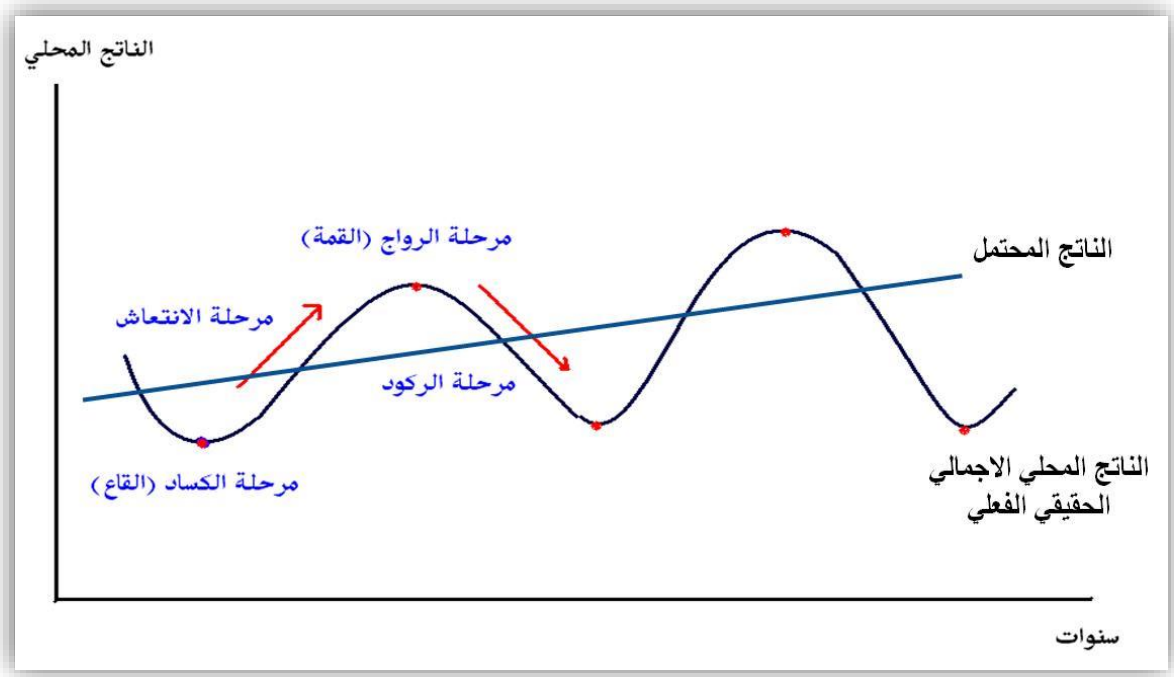

2.3. صفات الدورة الاقتصادية:

- صعب التنبؤ بحدوثها
- غير منتظمة في طول مراحلها و مدتها.
- هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.
- البطالة الناشئة عن الدورة الاقتصادية تسمى البطالة الدورية.
- عندما يكون الناتج المحتمل أكبر من الناتج الحقيقي تكون هناك فجوة انكماشية، أما إذا كان الناتج الحقيقي أكبر من الناتج المحتمل تسمى هذه الفجوة بالفجوة التوسعية.
- خلال الفجوة الانكماشية تأخذ **البطالة الدورية قيما موجبة** أما خلال الفجوة التوسعية تكون سالبة.
- في حال تساوي الناتج الحقيقي مع الناتج المحتمل فإن **البطالة الدورية** تكون صفرا. و عليه يكون معدل البطالة:
  معدل طبيعي = معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية.

المحاضره الخامسة

العرض الكلي والطلب الكلي

1/ العرض الكلي Aggregate Supply -

يقصد بالعرض **الكلي الكمية الكلية من السلع و الخدمات النهائية التي ترغب قطاعات الأعمال في انتاجها و بيعها حسب مستويات الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة** (عادة سنة .)بمعنى آخر يشير العرض الكلي الى ذلك الحجم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ينتجه الاقتصاد عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال سنة معينة .

ملاحظة :

- **وبما ان هدف المنتجون الربح فان الزيادة في الكمية المعروضة تعتمد مباشرة علي الزيادة في مستوى الاسعار**
- **منحني العرض الكلي يوضح العلاقة بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة من الناتج المحلي الاجمالي**

1.1 محددات العرض الكلي:

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة **على العوامل الثلاثة التالية:**

- ✓ **كمية العمل**
- ✓ **كمية رأس المال**
- ✓ **المستوى التقني السائد**

ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية:

$$Y= f(L,K,T)$$

Y: العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي)، كمية العمل (L)، كمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T)

ملاحظة :

فالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و كل من هذه العوامل هي علاقة طردية أو موجبة، بمعنى كلما ارتفعت كمية العمل أو رأس المال أو تحسن المستو الفني للإنتاج، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- العلاقة بين هذه المحددات والعرض الكلي **علاقة طردية** (موجبة) **فكلما زادت كمية العمل أو كمية رأس المال أو تحسن المستوى التقنى (التكنولوجى)، كلما زاد العرض الكلى والعكس صحيح.**
- تعتبر كمية رأس المال و المستوى تقني ثابت في المدى القريب و لا يمكن تغييرها الى في المدى الطويل. بينما يعتبر عنصر العمل هو العنصر المتغير الوحيد في المدى القريب. حيث يمكن تغيير كمية العمل (عدد ساعات العمل أو عدد العمال) حسب رغبة المنتجون في التوسع أو الانكماش في الإنتاج.

و يمكن التفرقة بين نوعين من العرض الكلي: العرض الكلي الخاص **بالمدى البعيد و العرض الكلى الخاص بالمدى القريب.**

❖ العرض الكلي في المدى البعيد Long-run Aggregate Supply (LRAS)

يعكس العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) كمية السلع والخدمات النهائية التي يمكن أن ينتجها الاقتصاد عندما تكون كل عناصر الانتاج موظفة بشكل كامل وتعمل بمعدل طبيعي (الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية). أي أن العرض الكلي في المدى البعيد يعكس ما يعرف بالناتج المحلي الممكن (Potential RGDP).

والناتج المحلي الممكن غير مرتبط بالمستوى العام للأسعار، لذا فان منحنى العرض الكلي في المدى الطويل هو عبارة عن خط عمودي يعكس الكمية الممكن انتاجها من السلع والخدمات بغض النظر من المتغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

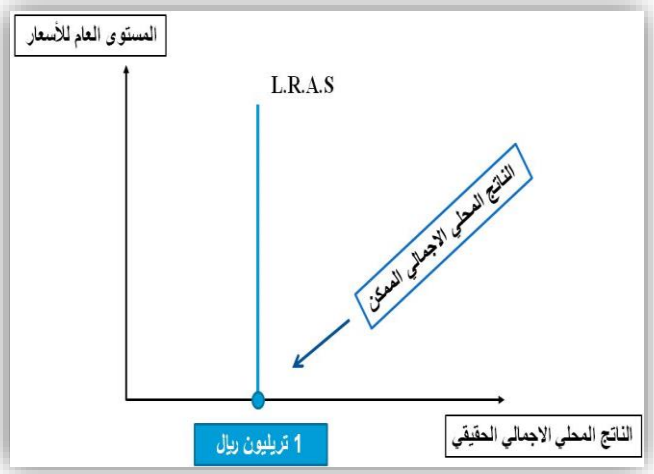

ليس هناك أي علاقة بين الكمية الممكن إنتاجها من سلع و خدمات و المستوى العام للأسعار. و ذلك لأن في المدى البعيد يكون التغير في الأجور و أسعار باقي عناصر الانتاج مساوية لنسبة تغير أسعار السلع و الخدمات، فتبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير مما لا يحفز قطاع المنتجين على الترفيع في الانتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار.

❖ العرض الكلي في المدى القريب Short-run Aggregate Supply (SRAS)

العرض الكلي في المدى القريب (SRAS) يعكس **العلاقة الطردية** (الموجبة) بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (أي الكميات المعروضة من السلع و الخدمات النهائية) و مستوى الأسعار، مع بقاء كل العوامل الأخرى مثل الأجور و وتكاليف باقي عناصر الإنتاج ثابتة. و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب. وهو بذلك يعبر عن الآتي:

- رغبة المنتجين الدائمة في عرض كميات **أكبر** من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند المستويات **العليا** من الأسعار مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.
- ورغبتهم في ذات الوقت في عرض كميات **أقل** عند المستويات **الدنيا** من الأسعار، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.

ملاحظة :

- المدى القريب هو الفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، و عليه فإن العرض الكلي في المدى القريب (SRAS) يعكس العلاقة الطردية (الموجبة) بين الناتج .....

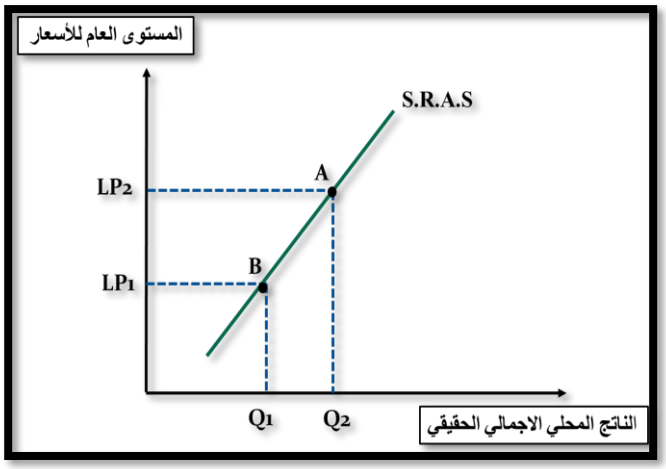

عند ارتفاع المستوى العام للأسعار من (LP1) إلى (LP2)، ترتفع الكمية المعروضة من (Q1) إلى (Q2)، والعكس صحيح.

ملاحظة:

- إن التغير في المستوى العام للأسعار يعمل على تغيير الكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا يعني ان الحركة من نقطة الى أخرى تكون على **نفسي المنحنى**، أي أن منحنى العرض في المدى القصير لا ينتقل بتغير مستوى العام للأسعار
- أما انتقال المنحنى **الى اليمين أو اليسار** فهو بسبب تغير أحد العوامل المؤثرة على العرض مثل معدلات الأجور.

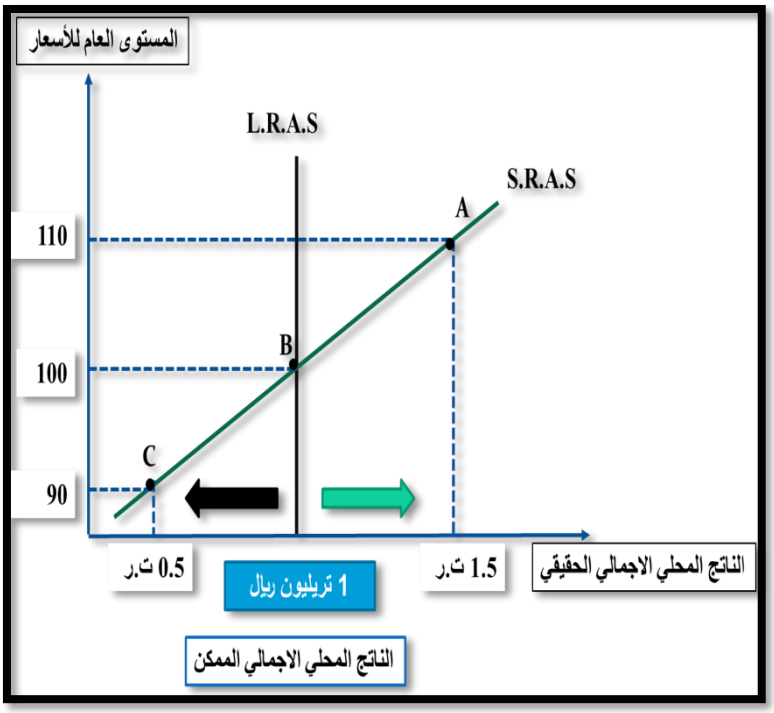

- عند مستوى عام للأسعار يساوي 100 يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي مع الناتج المحلي الاجمالي الممكن (1 ت.ر) عند النقطة B فيكون الاقتصاد عند **حالة الاستخدام الكامل أو التوظيف الكامل** أي أن **معدل البطالة الدورية = 0** و بذلك يكون معدل البطالة = معدل البطالة الطبيعي.
- عندما يرتفع مستوى العام للأسعار الى 110 ترتفع الكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند النقطة A (1.5 ت.ر) مقارنة بالمحتمل (1 ت.ر) و بالتالي يزداد توظيف العمال و ينخفض معدل البطالة حيث يصبح أقل من المعدل الطبيعي. و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل **بالفجوة التضخمية**.(المشار اليها بالسهم الأخضر)
- أما اذا انخفض المستوى العام للأسعار الى 90 عند النقطة C تخفض الكميات المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (0.5 ت.ر) مقارنة بالمحتمل (1 ت.ر) و بالتالي ترتفع معلات البطالة نتيجة ظهور البطالة الدورية (نتيجة تسريح العمال) و يصبح معدل البطالة أعلى من الطبيعي و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي و الناتج المحتمل **بالفجوة الانكماشية**. (المشار اليها بالسهم الأسود)

ملاحظة :

- عند مستوى عام للأسعار يساوي 100 يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي مع الناتج المحلي الاجمالي الممكن عند النقطة B**فيكون الاقتصاد عند حالة الاستخدام الكامل أو التوظيف الكامل** أي أن **معدل البطالة الدورية = 0** و بذلك يكون معدل البطالة = معدل البطالة الطبيعي = معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية.

- **عندما يرتفع مستوى العام للأسعار الى 110 ترتفع الكمية المعروضة الناتج المحلي الإجمالي عند النقطة Aو بالتالي يزداد التوظيف و ينخفض معدل البطالة حيث يصبح أقل من المعدل الطبيعي. و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي و الناتج بالفجوة التضخمية.**

- **أما اذا انخفض المستو ى العام للأسعار الى 90 م عند النقطة C تخفض الكميات المعروضة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقارنة بالمحتمل و بالتالي ترتفع معلات البطالة نتيجة ظهور البطالة الدورية (نتيجة تسريح العمال بسبب انخفاض كميات المعروضة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي) و يصبح معدل البطالة أعلى من الطبيعي و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي و الناتج بالفجوة الانكماشية**

2. الطلب الكلي Aggregate Demand

يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها والذي يمثل في نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

الطلب الكلي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + انفاق القطاع الخارجي

و يمكن التعبير عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية بالمعادلة التالية:

$$AD = C + I + G + X - M$$

يعكس الطلب الكلي عن عن وجود علاقة عكسية (أو سالبة) بين المستوي العام للأسعار والكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي). و عليه يكون ميل منحنى الطلب الكلي سالب. **وهو بذلك يعبر عن الآتي:**

- عندما **يرتفع** المستوى العام للأسعار، تقل الكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية.
- وعندما **ينخفض** المستوى العام للأسعار، تزيد الكميات المطلوبة من من السلع والخدمات النهائية.

وفيما يلي يتم توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالرسم البياني لمنحنى الطلب الكلي:

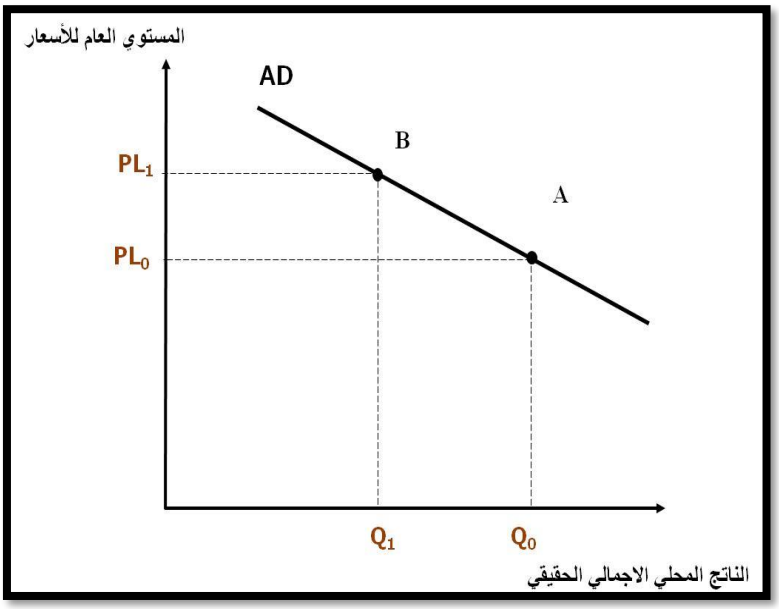

ملاحظة:

إن تغير المستوى العام للأسعار يعمل على التحرك على **نفس المنحنى** ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى.

أما انتقال المنحنى **الى اليمين أو اليسار** فليس له علاقة بالمستوي العام للأسعار، بل هو بسبب تغير أحد العناصر المكونة للطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي و انفاق القطاع الخارجي.

- **ملاحظة : لا بد أن لا نخلط بين منحنيات المتعلقة بالاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي. فمنحنيات الطلب و العرض في الاقتصاد الجزئي تبين أو تتناول كميات و أسعار السلع المفردة.**

1.2. محددات و مكونات الطلب الكلي

- **الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C):** وهو كل ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع النهائية سواء كانت سلع معمرة (السيارات والتجهيزات المنزلية والاثاث...) أو سلع غير معمرة (الطعام والشراب والملابس...) والخدمات (خدمات صحية، اتصالات، بنوك). وهو يعد من أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .

و وفقا لكينز فإن أهم عامل يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي هو الدخل. حيث أنه كلما زاد الدخل الافراد زاد استهلاكهم و لكن بنسبة تقل عن نسبة زيادة الدخل، و ذلك من أجل ادخار الجزء المتبقي من زيادة الدخل. وعليه، فإنه هناك علاقة طردية (أو موجبة) بين الدخل والاستهلاك.

يمكن كتابة دالة الاستهلاك الكينزية بصيغتها الخطية على النحو التالي: $C = a + bY$

ملاحظة :

في هذه الشريحة نريد دراسة مكونات الأنفاق بشكل مفصل ونبدأ بأهم مكون وهو الأنفاق الاستهلاكي (الأنفاق العائلي). يستحوذ الأنفاق الاستهلاكي على أكبر نسبة من الناتج المحلي بنسبة تقريبية تصل الى 70 في المئة. تنفق العائلات دخلها على السلع المعمرة التي تستخدم لفترة طويلة (السيارات، الأثاث، الكمبيوترات) والسلع غير المعمرة (الطعام والملابس) والخدمات (خدمات صحية، اتصالات، بنوك).

حيث تشير كل من:

***a*: الاستهلاك المستقل أو الذاتي** (Autonomous Consumption) أي الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل و هو الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك. بمعنى أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لا بد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق: الاقتراض أو المساعدات حكومية. أي أنه يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر

***b*: الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume)** : يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل:

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}\ ; \qquad 1 > b > 0$$

***bY*: الاستهلاك التابع** وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل، فإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر، وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع.

بما أن الميل الحدي للاستهلاك تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح $(1 > b > 0)$ فهي موجبة لأن العلاقة بين الدخل (Y) و الاستهلاك (C) موجبة كما بين ذلك كينز، و قيمة الميل تكون أقل من الواحد الصحيح و ذلك لافتراض كينز بأن الافراد يدخرون (S) جزءا من دخولهم. و عليه يتوزع الدخل الى استهلاك و ادخار $Y = C + S$

ثمرة النجاح تأتي من الصبر الطويل.

المحاضره السادسة

العرض الكلي والطلب الكلي

1.2. محددات و مكونات الطلب الكلي

❑ **الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C):**

مثال 1:

الدخل	الاستهلاك	الادخار
0	**1000**	-1000
1000	1800	-800
2000	2600	-600
3000	3400	-400
4000	4200	-200
5000	5000	0
6000	5800	200
7000	6600	400
8000	7400	600

حسب الجدول فإن الميل الحدي للاستهلاك

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{2600-1800}{2000-1000} = \frac{800}{1000} = 0.8$$

اذا تكون دالة الاستهلاك حسب الجدول على النحو التالي: $C = 1000 + 0.8Y$

مثال 1:

- يتضح من الجدول السابق أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك و كذلك الادخار. كما يمكن لنا أن نلاحظ أن الادخار كان سالبا بالنسبة للخمس المستويات الأولى من الدخل، وذلك بسبب تجاوز الانفاق الاستهلاكي مستوى الدخل. أي أن المجتمع في هذه الحالة يلجأ إلى استخدام مدخراته السابقة أو يلجأ الى الاقتراض.

- حسب الجدول السابق فان دالة الاستهلاك: **(C = 1000 + 0,8Y)** أي أن الحد الأدنى الضروري للاستهلاك 1000 مليون وحدة نقدية وهو المستوى الذي تبدأ عنده دالة الاستهلاك. كذلك تبلغ قيمة الميل الحدي للاستهلاك **(b = 0.8)** أي أنه كلما زاد الدخل بـ 1000 مليون وحدة نقدية زاد الاستهلاك بـ 800 مليون وحدة نقدية

و في نفس الوقت يزيد الادخار بـ 200 مليون وحدة نقدية.

و عليه يمكن لنا كذلك تحديد **دالة الادخار (S)** و التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بدالة الاستهلاك. حيث يتم التعبير عن دالة الادخار رياضياً باستخدام المعادلة التالية: $S = -a + (1-b)Y$

- حيث يمثل كل من Y و S الدخل والادخار على التوالي، a تشير إلى الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك، (1-b) تشير إلى الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save) والذي يوضح مقدار التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الادخار على التغير في الدخل:

$$s = 1 - b = \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

و بما أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار **(Y = C + S)** فإن:

الميل الحدي للادخار (s) + الميل الحدي للاستهلاك (b) = 1

اذا حسب المعطيات الموجودة في الجدول السابق تكون دالة الادخار على النحو التالي:

$$S = -1000 + 0.2Y$$

- **الميل المتوسط للاستهلاك (Average Propensity to Consume):** يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الاستهلاك، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الاستهلاك على مجموع الدخل: $\frac{C}{Y}$
- **الميل المتوسط للادخار (Average Propensity to Save):** يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الادخار ، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الادخار على مجموع الدخل: $\frac{S}{Y}$

ملاحظة:

الميل المتوسط للاستهلاك **ينخفض مع زيادة الدخل**، بينما **يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل** و ذلك **لأن مجموعهما دائما يساوي الواحد الصحيح.**

$$\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=\frac{Y}{Y}=1$$

مثال 2 :

(1) الدخل القابل للأنفاق Y	(2) الاستهلاك C	(3) الادخار S	(4) الميل المتوسط للاستهلاك 1÷2	(5) الميل المتوسط للادخار 1÷3	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(7) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	460	-60	1.15	-0.15	0.70	0.30
500	530	-30	1.06	-0.06	0.70	0.30
600	600	0	1.00	0	0.70	0.30
700	670	30	0.96	0.04	0.70	0.30
800	740	60	0.93	0.07	0.70	0.30
900	810	90	0.90	0.10	0.70	0.30
1000	880	120	0.88	0.12	0.70	0.30
1100	950	150	0.86	0.14	0.70	0.30
1200	1020	180	0.85	0.15	0.70	0.30

❖ **العوامل التي تؤثر (المحددة) على الانفاق الاستهلاكي الخاص:**

- **الثروة :هي مجموع الممتلكات النقدية والمالية والعقارية**. فاذا زادت ثروة المستهلكين، كالحصول على الميراث أو زيادة قيمة الأسهم والعقارات التي يمتلكونها أدى ذلك لزيادة قوتهم الشرائية و بالتالي الزيادة في الانفاق الاستهلاكي مما ينعكس إيجابا على الطلب الكلي.
- **سعر الفائدة الحقيقي:** المقصود به **معدل سعر الفائدة النقدي بعد استبعاد معدل التضخم**، حيث أن لسعر الفائدة الحقيقي أثر عكسي على الانفاق الاستهلاكي. فاذا ارتفعت معدلات الفائدة على المدخرات التي يودعها الأفراد في البنوك يؤدي ذلك الى زيادة معدلات الادخار مقابل انخفاض معدلات الاستهلاك و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و العكس صحيح.
- **التوقعات الخاصة بالدخل :** فمثلاً إذا توقع الأفراد زيادة دخلهم في العام القادم فإن استهلاكهم من السلع والخدمات يزداد الآن و بالتالي يرتفع الطلب الكلي. والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل من الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار مما يؤدي الى الانخفاض في الطلب الكلي.
- **التوقعات الخاصة بمعدل التضخم :** إذا توقع أفراد المجتمع ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل، فإن هذا الأمر يشجعهم على زيادة الاستهلاك واقتناء السلع و الخدمات في الحال، وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي. أما إذا كانت تنبؤاتهم تشير إلى حركة انخفاض في معدلات التضخم في المستقبل، فإن ذلك يدفعهم إلى تأجيل استهلاكهم والانتظار مما يؤدي الى انخفاض في الطلب الكلي.

❑ **الإنفاق الاستثماري الخاص (I):**

هو **عبارة عن الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما يعرف بالأصول الرأسمالية** ،وذلك كشراء المعدات والآلات اللازمة للمشروعات الإنتاجية .إضافة إلى التغيرات التي تحدث في المخزون السلعي سواء كانت مواد أولية أو وسيطة خلال فترة زمنية معينة.

❖ **العوامل التي تؤثر (المحددة) على الانفاق الاستثماري الخاص:**

تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار هو المحدد الرئيسي للاستثمار و يطلق عليه اسم الكفاءة الحدية للاستثمار. و تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل، من أهمها:

- **الطلب المتوقع:** كلما **زاد الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لاستثمار معين زادت الكفاءة الحدية** لهذا الاستثمار أي ارتفاع في معدل العائد المتوقع للاستثمار و بالتالي زيادة في الانفاق الاستثماري مما ينعكس إيجابا على الطلب الكلي و العكس صحيح.

- **التقدم التقني :** يؤدي التقدم التقني أو التكنولوجي الى **تقليل تكاليف الإنتاج و بالتالي الى توقعات بزيادة أرباح المستثمرين فيزيد انفاقهم الاستثماري.** مما ينعكس إيجابا على الطلب الكلي و العكس صحيح.

- **تكاليف الإنتاج:** اذا فرضت ضرائب من طرف الحكومة على المستثمرين مثلا فسوف يؤدي ذلك **الى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي الى انخفاض في حجم الأرباح المتوقعة و الكفاءة الحدية للاستثمار**، ومعها يقل الإنفاق الاستثماري مما ينعكس سلبا على الطلب الكلي و العكس صحيح.

بالإضافة الى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار على تكلفة رأس المال أي سعر الفائدة

- **سعر الفائدة :** الكثير من المستثمرين يعتمدون على القروض لأنشاء مشاريعهم. فاذا قلت أسعار الفائدة على هذه القروض قلت تكلفة الإنتاج مما يؤثر ايجابا على ارباح المستثمر فيزيد من الانفاق الاستثماري و بالتالي يرتفع الطلب الكلي والعكس صحيح.

❑ **الإنفاق الحكومي (G):** ينقسم الانفاق الحكومي إلى قسمين: نفقات جارية مثل دفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) وشراء معدات المكاتب الحكومية من حواسيب وتلفونات وغيرها .و نفقات استثمارية كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الانفاق على التعليم والرعاية الصحية و الانفاق على إنشاء مشاريع إنتاجية صناعية.

❖ **العوامل التي تؤثر (المحددة) على الانفاق الحكومي:**

السياسة المالية: يمكن تعريف السياسات الاقتصادية **بأنها مجموعة من الاجراءات والترتيبات التي تتخذها الحكومة للتأثير الغير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال أدوات خاصة بهذه السياسة وهي الضرائب و الانفاق الحكومي.** فالتخفيض من الضرائب يؤدي الى تحسن في الدخل القبل للإنفاق و بالتالي زيادة في الانفاق الاستهلاكي. كذلك التخفيض في الضرائب على أرباح المستثمرين يرفع في الانفاق الاستثماري و عليه يرتفع الطلب الكلي. كذلك يمكن للحكومة التأثير إيجابا على الطلب الكلي من خلال زيادة نفقاتها سواء كانت جارية أو استثمارية

❑ **انفاق القطاع الخارجي (X-M): يشكل الميزان التجاري أو صافي الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلي.**

❖ **العوامل التي تؤثر (المحددة) على انفاق القطاع الخارجي:** تتلخص أهم هذه العوامل في بعض المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال **عاملين أساسين و هما: سعر صرف العملة الوطنية و مستوى الدخل في الدول الأخرى.**

- **سعر صرف العملة الوطنية:** بشكل عام اذا ارتفع سعر صرف العملة الوطنية زادت معها الواردات (بسبب انخفاض اسعار السلع والخدمات الأجنبية) وانخفضت الصادرات (بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات الوطنية) و بالتالي انخفاض الطلب الكلي والعكس صحيح.
- **الدخل في الدول الأخرى:** اذا زاد الدخل العالمي زادت الصادرات الوطنية الى هذه الدول و بالتالي زيادة الطلب الكلي والعكس صحيح.

المحاضره السابعة

توازن الاقتصاد الكلي

مقدمة :-

درسنا في الفصل السابق مكونات العرض الكلي و الطلب الكلي. حيث يقاس الطلب الكلي بمجموع الإنفاقات والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي الصادرات. بينما يقاس العرض الكلي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

في هذا الفصل سوف ندرس توازن الاقتصاد الكلي و الذي **يتحقق عندما يتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي**. و هذه هي الصيغة العامة لشرط توازن الاقتصاد الكلي، و لكن الاختلاف يأتي من مكونات الطلب الكلي التي تتغير حسب النموذج الاقتصادي المستخدم. و عليه لا بد من تحديد شرط توازن الاقتصادي الكلي الخاص لكل نموذج.

اذا يهدف هذا الفصل الى دراسة شروط توازن الاقتصادي الكلي و تحديد مستوى الدخل الذي يحقق هذا التوازن و ذلك باشتقاق معادلة الدخل التوازني، ثم تعريف و دراسة نموذج مضاعف الانفاق.

لتبسيط و تسهيل شرح مفهوم التوازن سوف ننطلق من اقتصاد مغلق (تستبعد فيه الصادرات و الواردات) و بدون حكومة (أي عدم وجود ضرائب) يتكون فقط من قطاعين (القطاع الاستهلاكي و القطاع الإنتاجي). كما نفترض كذلك أن الاستثمار مستقل عن الدخل أي أنه لا يتأثر بتغير الدخل، ثم سوف نتطرق فيما بعد الى نموذج أكثر واقعية و الذي يتكون من أربع قطاعات.

1. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين

في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المتكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون من الإنفاق الاستثماري المستقل عن الدخل (I_a) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C).
حيث يفترض أن الاستثمار مستقل عن الدخل لا يتأثر به (I_a).

أما الاستهلاك فإنه يتكون من جزئين: **جزء لا يعتمد على الدخل (C_a)** و **جزء آخر يعتمد عليه و يتأثر به (bY)** وعليه يعبر عن الاستهلاك بالدالة الخطية التالية :

$$C = C_a + bY$$

وعليه يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون العرض الكلي (**Y**) يساوي الطلب الكلي ($C + I_a$) :

$$\boxed{Y = C + I_a}$$

و بما أن ($Y = C + S$) فأنه يمكن إعادة صياغة معادلة التوازن السابقة لنجد أن:

$$Y - C = I_a$$

$$\boxed{S = I_a}$$

أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي **تعادل الادخار (S) مع الاستثمار (I_a)**، بمعنى **تعادل مجموع التسربات** Total (leakages) **مع مجموع الحقن** (Total Injections).

***** ملاحظة**: الطرف الشمالي لمعادلة التوازن أي الادخار يمثل أحد مكونات التسريبات من دائرة التدفق الدخل و الانفاق بما انه لا يتاح للأفراد إنفاقهما بشكل مباشر و إنما يقع استغلاله من طرف قطاع المنتجين للإنفاق على الاستثمار و بالتالي يعتبر الاستثمار (الطرف الأيمن) مكونات الحقن في من دائرة التدفق الدخل و الانفاق الذي يساهم في زيادة الدخل و تنميته.

من خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (6-1) يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي.

جدول (6-١) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

(١) الدخل	(٢) مستوى الاستخدام بالمليون	(٣) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٤) الادخار المخطط (١)-(٣)	(٥) الإنفاق الاستثماري المخطط	(٦) الطلب الكلي	(٧) التغير غير المخطط في المخزون
Y	**L**	**C**	**S**	I_a	$C + I_a$	**ΔInv.**
400	2	430	-30	30	460	-60
450	2.5	450	0	30	480	-30
500	3	470	30	30	500	0
550	3.5	490	60	30	520	+30
600	4	510	90	30	540	+60
650	4.5	530	120	30	560	+90

نلاحظ من خلال الجدول أن الزيادة في الناتج المحلي تؤدي الى زيادة في استخدام اليد العاملة

ومن خلال الجدول نلاحظ أن **التغير غير المخطط** يحدث في مخزون السلع **عمود 7** (فائض أو نقصان في السلع و الخدمات) (و الذي يسمى كذلك بالاستثمار الغير مخطط) في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي. وفي الشكل (6-1)

من خلال الجدول (6-1) السابق يمكن لنا أن نلاحظ:

- أن مستوى الاستخدام لقوى العاملة (L) يزداد بزيادة الناتج أو الدخل المحلي (Y)
- أن مستوى الاستهلاك (C) و مستوى الادخار(S) يزداد بزيادة الناتج أو الدخل المحلي (Y)
- أن الانفاق الاستثماري (I_a) ثابت لا يتغير بتغير الدخل أو الناتج الكلي (Y) و ذلك لافتراض أن الخطط الاستثمارية للمنشآت مستقلة عن مستويات الدخل و الانتاج الحالية.
- الطلب الكلي ($C + I_a$) هو مجموع الانفاق الاستهلاكي (انفاق القطاع العائلي) والانفاق الاستثماري (انفاق قطاع الأعمال) و ذلك بالنسبة لكل مستوى الدخل و الانتاج.
- العمود الأخير(رقم 7) يمثل التغير الغير المخطط في المخزون السلعي و الذي يعتبر جزء من اجمالي الانفاق الاستثماري. **حيث يحدث هذا التغير في المخزون السلعي عندما يكون الاقتصاد في حالات عدم التوزان**. بمعنى أن المخزون السلعي يرتفع عندما يتجاوز العرض الكلي الطلب الكلي و ينخفض هذا المخزون عندما يتجاوز الطلب الكلي العرض الكلي.

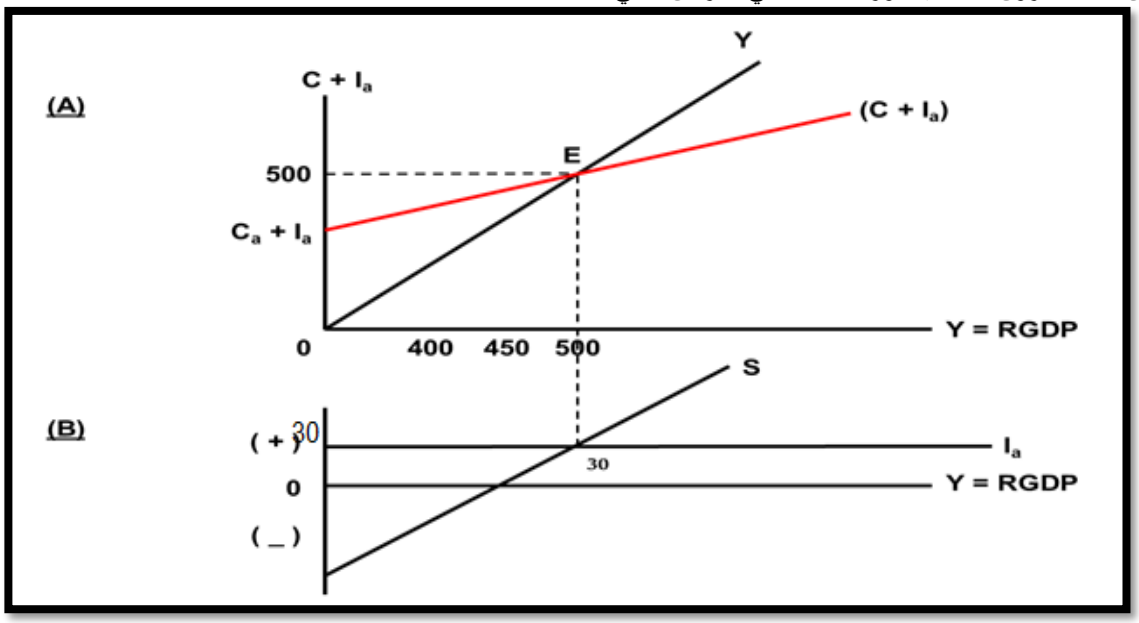

الشكل (6-1) : يتحقق توازن الاقتصاد عندما يتعادل الدخل مع الإنفاق (النقطة E) في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، حيث يكون الدخل التوازني يساوي 500 مليون دينار، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار (30 مليون دينار) في الجزء السفلي (B) من الشكل.

1.1 انفاق معادله الدخل التوازني و مضاعف الإنفاق:

في هذا النموذج (قطاعين) إذا زاد الاستثمار المستقل بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل، وبذلك تتولد دخول جديدة، ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك. وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط. و عليه **فإن الأثر النهائي لأي زيادة في الاستثمار المستقل (I_a) أو الاستهلاك المستقل (C_a) على الدخل أو الناتج (Y) سيكون أضعاف حجم الزيادة الاصلية في الانفقات المستقلة.**

ولقياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل نشتق أولاً معادلة الدخل التوازني ثم مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier).

إن شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي يكون على النحو التالي :

$$Y = C + I_a$$

و بما أن دالة الاستهلاك تساوي: $C = C_a + bY$ فإن تعويضها في معادلة التوازن السابق يمكننا من الحصول على المعادلة التالية: $I_a +$

$$Y = C_a + bY$$

و عليه نتحصل على معادلة الدخل التوازني التالية لاقتصاد يتكون من قطاعين فقط :

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

حيث أن:

***b*: الميل الحدي للاستهلاك، (1-*b*): الميل الحدي للادخار**

C_a: الانفاق الاستهلاكي المستقل

I_a: الانفاق الاستثماري المستقل

ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة معادلة الدخل التوازني أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I_a)$$

و بما أن الميل الحدي للادخار $(1-b)$ أقل من 1، فإن $\frac{1}{1-b}$ يكون أكبر من 1 و بالتالي يكون الأثر النهائي على الدخل (Y) أضعاف مضاعفة لأي تغير في الإنفاقات المستقلة $(\Delta C_a + \Delta I_a)$

لذلك يطلق على هذا الكسر $\frac{1}{1-b}$: اسم مضاعف الإنفاق.

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني السابقة، يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{(\Delta C_a + \Delta I_a)} = \frac{1}{1-b}$$

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً ($\Delta I_a = 0$) تتقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

وكذلك ففي حالة زيادة الاستثمار المستقل مع بقاء الاستهلاك ثابتاً ($\Delta C_a = 0$) تتقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

مثال 1:

في اقتصاد ما يتكون من قطاعين فقط (قطاع استهلاكي و قطاع انتاجي) لدينا مكونات الانفاق التالية:

- **دالة الاستهلاك تتمثل في: C = 200 + 0.8Y .**
- **الاستثمار وهو ثابت (I_a) عند 100 مليون ريال.**

المطلوب :

1. تحديد مستوى الدخل التوازني لهذا الاقتصاد.
2. إذا زاد الاستثمار من 100 مليون ريال إلى 200 مليون ريال، فما هو مستوى الدخل التوازني الجديد.
3. ما هو المقصود بمضاعف الاستثمار، عرفه ، ثم أوجد قيمته .

الإجابة

1. مستوى الدخل التوازني: $Y = \frac{C_a + I_a}{1-b} = \frac{200+100}{1-0.8} = \frac{300}{0.2} = 1500$

$Y^* = 1500$

2. إذا زاد الاستثمار من 100 مليون ريال إلى 200 مليون ريال يصبح مستوى الدخل التوازني الجديد كالتالي :

$$Y = \frac{C_a + I_a^2}{1-b} = \frac{200+200}{1-0.8} = \frac{400}{0.2} = 2000$$ مليون ريال

أو

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta I_a = \frac{1}{1-0.8}100 = 5\times 100 = 500$$ مليون ريال

حيث أن زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون ريال أدى إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار 500 مليون ريال أي خمس أضعاف الزيادة في الاستثمار .

$$(\Delta Y = Y_2 - Y_1 = 2000 - 1500 = 500)$$

3. مضاعف الاستثمار البسيط (الذاتي) هو (الرقم الذي إذا ضربناه في مقدار التغير في الاستثمار نحصل على مقدار التغير في الدخل) . وهو يمثل مقلوب الميل الحدي للادخار (1-b) .

$$M = \frac{1}{1-b}$$

$$M = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

المحاضره الثامنة

توازن الاقتصاد الكلي

2. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربع قطاعات:

في هذا النموذج نضيف القطاع الحكومي و القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) ليصبح النموذج أقرب ما يكون الى الواقع. ويفترض في هذا النموذج وجود ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (***t***) على الدخل، وأن الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقلان عن الدخل. كذلك يفترض أن الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي، بينما الواردات تتأثر بالدخل و بينهما **علاقة طردية في شكل صيغة خطية.**

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك:	$C = C_a + b\,(Y-T)$
دالة الضريبة النسبية :	$T = t\,Y$
دالة الإنفاق الحكومي:	$G = G_a$
دالة الاستثمار:	$I = I_a$
دالة الصادرات:	$X = X_a$
دالة الواردات :	$M = m_a + m_1\,Y$

حيث ان:

***t*:** معدل أو نسبة الضريبة على الدخل

m_a **:** الجزء المستقل من الواردات الذي لا يتأثر بالدخل

$m_1 Y$**:** الجزء الغير المستقل من الواردات الذي يعتمد على الدخل

***m_1*:** يمثل الميل الحدي للاستيراد

2.1 اشتقاق معادلة الدخل التوازني و مضاعف الإنفاق:

إن شرطي توازن الاقتصاد في اقتصاد من أربع قطاعات، هما:

✓ **الشرط الأول :** تعادل الدخل المحلي الإجمالي (العرض الكلي) مع الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

✓ **الشرط الثاني :** تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي:

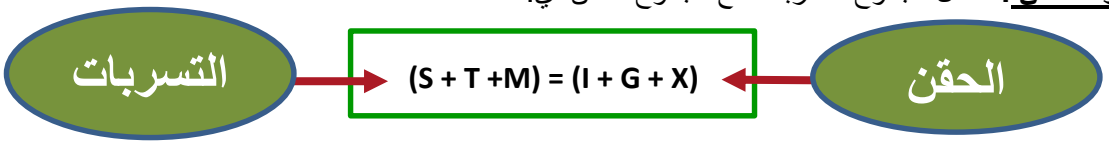

من المعادلات السابقة يمكن صياغة معادلة الدخل التوازني على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(C_a + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة معادلة الدخل التوازني أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(\Delta C_a + \Delta I_a + \Delta G_a + \Delta X_a - \Delta m_a)$$

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{(\Delta C_a + \Delta I_a + \Delta G_a + \Delta X_a - \Delta m_a)} = \frac{1}{1-b+bt+m_1}$$

المضاعف

ملاحظة مهمة:

ما يمكن ملاحظته بالنسبة لصيغة المضاعف في النموذج الاقتصادي من أربع قطاعات $\left(\frac{1}{1-b+bt+m_1}\right)$ أنه أقل قيمة مما كان عليه في النموذج الاقتصادي المتكون من قطاعين $\left(\frac{1}{1-b}\right)$ و ذلك بسبب إضافة الضريبة النسبية (t) و الميل الحدي للاستيراد (m_1) مقام المضاعف و هما مصدر آخر للتسربات.

مثال 2:

في اقتصاد ما يتكون من أ ربع قطاعات لدينا مكونات الانفاق التالية:

- دالة الاستهلاك تتمثل في: C = 200 + 0.8Y .
- الاستثمار وهو ثابت **(I_a)** عند 100 مليون ريال.
- الانفاق الحكومي ثابت **(G_a)** عند 200 مليون ريال.
- دالة الواردات تتمثل في: M = 30 + 0.2Y
- الصادرات ثابتة **(X_a)** عند 150 مليون ريال.

و لنفترض كذلك أن الحكومة تغطي بعض من نفقاتها من خلال فرض ضريبة نسبية بواقع 10% على الدخل.

المطلوب :

1. احسب مستوى الدخل التوازني لهذا الاقتصاد.
2. إذا زاد الاستثمار من 100 مليون ريال إلى 200 مليون ريال، فما هو أثر ذلك على الدخل التوازني و قارنه بما تحصلنا عليه في السؤال 2 من **المثال 1** (خلال المحاضرة السابعة).

الإجابة (مثال 2)

1. **مستوى الدخل التوازني:**

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(C_a + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

$$Y = \frac{1}{1-0.8+(0.8\times 0.1)+0.2}(200+100+200+150-30)$$

$$Y^* = \frac{1}{0.48}(620) = 2.083(620) = 1291.46$$

2. **إذا زاد الاستثمار من 100 مليون ريال إلى 200 مليون ريال، يكون الاثر على الدخل التوازني، كالتالي:**

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(\Delta I_a)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{0.48}(100) = 2.083(100) = 208.3$$

نلاحظ انه بالرغم من أن الزيادة في الاستثمار هي نفسها (100 مليون ريال) في المثال 1 و المثال 2، إلا أن الأثر على دخل التوازني في المثال 2 (208.3 مليون ريال) كان أقل من المثال 1 (500 مليون ريال)، و ذلك لأن قيمة المضاعف في المثال 2 أقل من المثال 1، بسبب إضافة كل من الميل الحدي للواردات ونسبة الضريبة على الدخل و هما يعتبران تسريبات من دائرة التدفق الدخل و الانفاق.

3. نظرية المعجل للاستثمار:

تؤدي الزيادات في الدخل المحلي الإجمالي إلى زيادات **أكبر** في الطلب على السلع الرأسمالية، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient)، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بريال واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية، والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) في هذه السنة. و(Y) الناتج المحلي الإجمالي. و المعجل يقيس مقدار الاستثمار اللازم لزيادة الدخل المحلي الاجمالي بمقدار ريال واحد. و يمكن إعادة كتابة المعادلة بالطريقة التالية:

الاستثمار اللازم (أو الصافي) = التغير في الانتاج*المعجل

$$I = A \times \Delta Y$$

4. توازن الاقتصاد الكلي و مستوى الاستخدام الكامل:

أن يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي **هذا لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد المتاحة و خاصة القوى العاملة (التوظيف الكامل)** ،بل قد يحدث أن يتحقق التوازن عند **نقطة أقل من مستوى الاستخدام الكامل وهنا نقول أن هناك فجوة انكماشية** ، أو يتحقق التوازن عند **نقطة أعلى من مستوى الاستخدام الكامل** وهنا نقول أن هناك **فجوة تضخمية أو توسعية، أو يتحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل و هنا لا توجد لا فجوة تضخمية و لا فجوة انكماشية.**

1.4. توازن الاقتصاد الكلي في المدى البعيد:

أي عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي الخاص بالمدى القريب (الناتج المحلي الاجمالي الفعلي) مع العرض الكلي الخاص بالمدى البعيد (الناتج المحلي الاجمالي الممكن او المحتمل)، كما هو موجود الرسم البياني التالي (2-6).

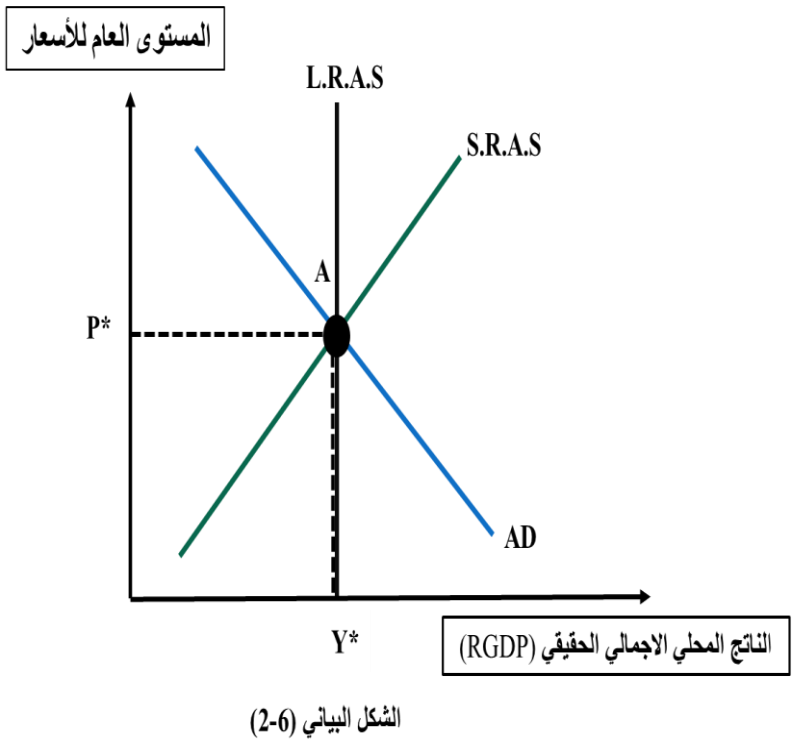

الشكل البياني (2-6)

ملاحظات مهمة جدا:

- عند النقطة **A** يكون الاقتصاد في حالة توازن و استقرار على المدى البعيد أي أن **توازن الاقتصاد الكلي قد تحقق عند مستوى الاستخدام الكامل** حيث يتساوى الطلب الكلي مع الناتج المحلي الاجمالي الفعلي (العرض الكلي في المدى القريب) وفي نفس الوقت مع الناتج المحلي الاجمالي الممكن (العرض الكليفي المدى البعيد) .
- عند النقطة **A** يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الفعلي مع الناتج المحلي الاجمالي الممكن **(يكون الاقتصاد عند حالة الاستخدام الكامل أو التوظيف الكامل)**. و بذلك لا توجد فجوة انكماشية و لا فجوة توسعية. و عليه يكون معدل البطالة = المعدل الطبيعي. أي أن معدل البطالة = معدل البطالة الاحتكاكية **+** معدل البطالة الهيكلية ، أي أن **معدل البطالة الدورية = 0.**

24. الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، **في المدى القريب** عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل. وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي الممكن. و تتميز هذه الفجوة التضخمية بارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض في نسب البطالة. و لمزيد الشرح سوف نعتمد على الشكل البياني التالي 3-6

لنفترض أن الاقتصاد الكلي في حالة التوازن في المدى الطويل (E_0) . اذا ارتفع الطلب الكلي (نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي مثلا): سيؤدي ذلك الى انتقال الاقتصاد الى حالة توازن في المدى القريب (E_1) تتميز بارتفاع في مستوى الأسعار مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج و باتالي مزيد توظيف العمال مما يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي االفعلي (أي العرض الكلي في المدى االقريب (Y_1: مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الممكن (Y^*) في المدى القريب، مما يتسبب في **ظهور فجوة تضخمية أو توسعية**، أي انخفاض في معدل البطالة (أقل من المعدل الطبيعي) مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم). لكن في المدى البعيد سوف تختفي هذه الفجوة أي سوف يتجه الاقتصاد من جديد بصورة تلقائية الى مستوى توازن عند مستوى الاستخدام الكامل (E_2) وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي في المدى القريب نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج (زيادة في الأجور النقدية للعمال).

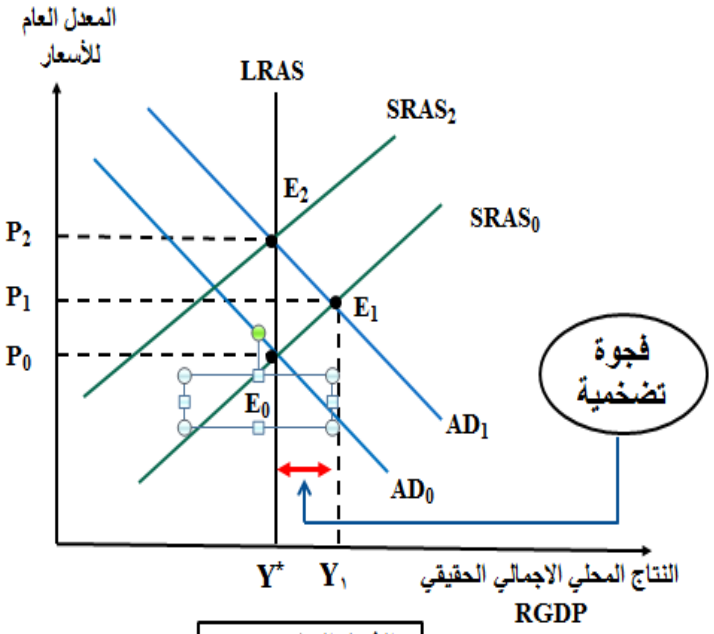

الشكل البياني (3-6)

ملاحظة:

يؤدي ارتفاع الطلب الكلي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الممكن و بالتالي انخفاض البطالة الى أدنى من مستواها الطبيعي وذلك في المدى القريب فقط. أما في المدى الطويل فإن ارتفاع الطلب الكلي لا يؤثر في الناتج و البطالة و انما يؤدي فقط الى ارتفاع في معدل التضخم.

3.4. الفجوة الانكماشية :

تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، **في المدى القريب أيضاً** نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، و الذي يتسبب بدوره في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الفعلي مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الممكن. و تتميز هذه الفجوة الانكماشية بارتفاع معدل البطالة (ظهور البطالة الدورية) وانخفاض مستوى العام للأسعار.

و لمزيد الشرح سوف نعتمد على الشكل البياني التالي 4-6.

3.4. الفجوة الانكماشية :

لنفترض أن الاقتصاد الكلي في حالة توازن في المدى الطويل (E_0) . اذا انخفض الطلب الكلي (نتيجة لانخفاض الانفاق الحكومي مثلا): سيؤدي ذلك الى انتقال الاقتصاد الى حالة توازن في المدى القريب (E_1) تتميز بانخفاض في مستوى الأسعار مما لا يحفز المنتجين على زيادة الانتاج و باتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الفعلي (أي العرض الكلي في المدى االقريب :Y_1) مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الممكن (Y^*) مما يتسبب في **ظهور فجوة انكماشية**، تتميز بارتفاع في معدل البطالة (أعلى من المعدل الطبيعي) نتيجة طهور البطالة الدورية مع انخفاض المستوى العام للأسعار (التضخم).

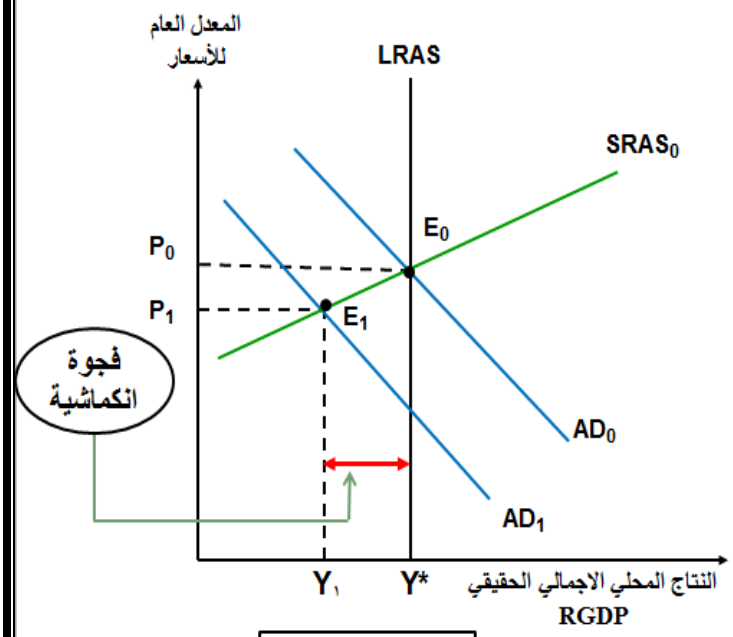

الشكل البياني(٤-6)

لكن هل هذه الفجوة الانكماشية سوف تختفي؟ بمعنى هل أن الاقتصاد قادر أن يعود تلقاءيا الى حالة توازن في المدى البعيد أي عند نقطة الاستخدام الكامل.؟ بما أن النموذج الكينزي **يفترض بطء في حركة الأجور وأسعار عناصر الانتاج في الاتجاه النزولي**، فإن هذه الفجوة الانكامشية لن تختفي، لذلك طالب كينز بضرورة تدخل الحكومة باستخدام سياسة مالية توسعية مثل الزيادة في الانفاق الحكومي أو التخفيض في الضرائب أو الاثنين معا من أجل زيادة الطلب الكلي حتى يستعيد الاقتصاد الكلي توازنه في المدى البعيد أي عند مستوى الاستخدام الكامل.

المحاضره التاسعة

تمارين عملية خاصة بالفصول

(5 ، 4 ، 3)

الفصل الثالث: التضخم و البطالة والدورة الاقتصادية

التمرين الأول: إذا علمت في اقتصاد دولة معينة، أن عدد العاملين يساوي 420 ألف نسمة وعدد العاطلين عن العمل يساوي 60 ألف نسمة وعدد الأشخاص الذين أعمارهم بين 1 و15 سنة يساوي 10 ألف نسمة.

المطلوب: حسب المعطيات السابقة أحتسب كل من:

1. **اجمالي القوة العاملة الفاعلة**
2. **نسبة البطالة**

حل التمرين الأول:

1. **اجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد العاطلين + عدد المشتغلين = 60 + 420 = 480 ألف نسمة**
2. **نسبة البطالة = نستخدم المعادلة التالية:**

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}} \times 100$$

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{60}{480} \times 100 = 12.5\%$$

التمرين الثاني: إذا علمت أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (*CPI*) في اقتصاد دولة ما قد ارتفع من 120 في سنة 2014 الى 150 في سنة 2015

المطلوب:

1. **أحسب معدل التضخم في هذا البلد لسنة 2015**

حل التمرين الثاني:

1. يحتسب معدل التضخم باستعمال الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) على النحو التالي:

$$\frac{CPI_{2015} - CPI_{2014}}{CPI_{2014}} \times 100 = \frac{150-120}{120} \times 100 = 25\%$$

الفصل الرابع:العرض الكلي و الطلب الكلي

التمرين الثالث:

إذا كان الدخل الكلي Y في اقتصاد بلد ما يساوي 50 000 ريال ،

و إذا كان الميل المتوسط للادخار APS يساوي 0.35.

المطلوب: باستعمال المعطيات السابقة أوجد كل من :

1. **الميل المتوسط للاستهلاك APC**
2. **قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y**
3. **قيمة ما يستهلكه أفراد هذا البلد C من مجموع الدخل الكلي Y**

حل التمرين الثالث:

1. **نعلم جيدا أن: الميل المتوسط للاستهلاك APC + الميل المتوسط للادخار APS = 1**

APC=1-APS = 1 – 0.35 = 0.65

APC = 0.65

1. بما أن الميل المتوسط للادخار APS يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الادخار $\left(\frac{S}{Y}\right)$ فإن قيمة الادخار **S** يمكن احتسابها حسب المعادلة التالية :

$$S = APS \times Y$$
$$S = 0.35 \times 50000$$
$$S = 17500$$

2. بما أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار ($Y = C + S$) فإن الاستهلاك C يساوي

$$C = Y - S = 50000 - 17500$$

$$C = 32500$$

كذلك يمكن احتساب قيمة الاستهلاك بالاستعانة بالميل المتوسط للاستهلاك APC

$$C = APC \times Y$$
$$C = 0.65 \times 50000$$
$$C = 32500$$

التمرين الرابع:

إذا كان لديك دالة الادخار التالية:

S= -40+0.2Y

المطلوب:

1. **أوجد قيمة الدخل (*Y*) الذي يبلغ عنده الادخار (*S*) صفر.**
2. **أوجد دالة الاستهلاك *C* .**

حل التمرين الرابع:

1. **قيمة الدخل (*Y*) الذي يبلغ عنده الادخار (*S = 0*) يعني أن:**

$$S = -40 + 0.2Y = 0 \Leftrightarrow 0.2Y = 40$$
$$Y = \frac{40}{0.2} = 200$$

2. **بما أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار (*Y = C + S*) فإن :**

$$C = Y - S \Leftrightarrow C = Y - (-40 + 0.2Y)$$
$$C = Y + 40 - 0.2Y$$
$$C = 40 + 0.8Y$$

الفصل الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

التمرين الخامس:

إذا كان لديك النموذج الاقتصادي التالي:

C= 50+0.8Y

I_a=200

المطلوب: حسب المعطيات السابقة أوجد كل من:

1. **الدخل التوازني**
2. **قيمة المضاعف**
3. **إذا زاد الانفاق الاستثماري المستقل بـ 60 فما هو تأثير ذلك على قيمة الدخل التوازني**

حل التمرين الخامس:

1. حسب المعطيات السابقة فإن الاقتصاد يتكون من **قطاعين فقط** قطاع عائلي و قطاع الأعمال، و عليه فإن معادلة الدخل التوازني تكون كالآتي: $Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$

اذا فإن الدخل التوازني ***Y***: $Y = \frac{1}{1-0.8}(50+200) = \frac{1}{0.2}(250)$

$Y^* = 5 \times 250 = 1250$

2. **قيمة المضاعف :** $\frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$

ملاحظة:

- هناك علاقة عكسية بين الميل الحدي للادخار(***1 - b***) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ ، فكلما زاد الميل الحدي للادخار تقل قيمة المضاعف وبالتالي يكون مقدار التغير في الدخل قليل والعكس صحيح .
- بينما توجد علاقة طردية (موجبة) بين بين الميل الحدي للاستهلاك(***b***) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة المضاعف وبالتالي يكون مقدار التغير في الدخل كبيرا والعكس صحيح

3. **إذا زاد الانفاق الاستثماري المستقل بـ 60 فان قيمة الدخل التوازني الجديدة يمكن احتسابها بالاستعانة بالمعادلة التالية:**

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I_a)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8}(60) = 5 \times 60 = 300$$

$$\Delta Y = 300$$

أي أن الدخل التوازني ارتفع بـ 300 و عليه فإن القيمة الجديدة للدخل التوازني هي:

$$Y_1^* = 1250 + 300 = 1550$$

المحاضره العاشرة
السياسة النقدية

مقدمة

من أهم الأهداف الاقتصاد الكلي التي تسعى كل دولة الى تحقيقيها هي:

- تحقيق النمو الاقتصادي
- تخفيض معدلات البطالة
- السيطرة على معدلات التضخم
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

وعليه، فإنه لابد على كل دولة وجوب إقرار و تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة، أي اتخاذ مجموعة من الإجراءات و الترتيبات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع.

و من أهم هذه السياسات الاقتصادية الكلية، نذكر:

السياسة النقدية Monetary Policy.

السياسة المالية Fiscal Policy.

سياسة التجارة الخارجية Foreign Trade Policy.

- **أنواع السياسات الاقتصادية الكلية**

الاسم	الجهة المسئولة	المجال	الأدوات
السياسة النقدية Monetary Policy	البنك المركزي	إدارة حركة النقود في الاقتصاد	- سعر الفائدة - نسبة الاحتياطي القانوني - عمليات السوق المفتوحة
السياسة المالية Fiscal Policy	وزارة المالية	إدارة الموازنة العامة للدولة	- الانفاق الحكومي - الضرائب
سياسة التجارة الخارجية Foreign Trade Policy	وزارة التجارة الخارجية	إدارة حركة تدفق الصادرات والواردات	- التعريفة الجمركية - سعر الصرف - الحصص الكمية

وسنخصص في هذه المحاضرة لشرح واستعراض دور السياسة النقدية فقط في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

1. نشأة البنوك المركزية

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام 1668، وبنك إنكلترا عام 1694، كما أنشئ بنك فرنسا عام 1800.

واقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية. تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام 1833 بالنسبة لبنك إنكلترا، وعام 1897 بالنسبة لبنك السويد.

ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار وإدارة كمية النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي.

1.1. وظائف البنك المركزي

- تنفيذ ومتابعة العمليات والالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).
- إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- قبول ودائع البنوك التجارية (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.

التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الاقتصاد الوطني

1.2. عرض النقود

ويقصد بعرض النقود كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

(أ) عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1:

ويشمل العملات المعدنية والورقية لدي الجمهور والمتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية.

(ب) عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2:

ويشمل ذلك M_1 مضافا إليها ودائع ادخارية قصيرة الأجل.

(ج) عرض النقود بالمفهوم الاوسع M_3:

ويشمل ذلك M_2 مضافا إليها ودائع ادخارية طويلة الأجل.

2. مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الاجراءات والتدابير التي يتمكن من خلالها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي ككل من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

1.2.أهداف السياسة النقدية:

كم ذكرنا سابقا فإن من أهم أهداف السياسة النقدية تتمثل في **الأهداف الأربعة التالية:**

1. **استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم.**
2. الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة.
3. **تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.**
4. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و ذلك من أجل الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية

2.2. أدوات السياسة النقدية:

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود. ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلي مجموعتين:

أ- **الأدوات الكمية:** يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في **حجم أو كمية** احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. **ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :**

- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني**
- **تغيير معدل الخصم**
- **عمليات السوق المفتوحة**

ب- **الأدوات الغير الكمية :** تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الغير الكمية أو الإنتقائية للإئتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال التأثير مباشرة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية، بما يخدم تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة. فمثلا تشجيع الإستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الإئتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الإستثمار في فعاليات إقتصادية دون أخرى مثل الصناعات الصغيرة.

3.2. أنواع السياسة النقدية:

❖ **السياسة النقدية الانكماشية:** يلجأ البنك المركزي إلي اتباع **سياسة نقدية انكماشية** أي **التقليص في العرض النقدي** في حالة **وجود تضخم في الاقتصاد** ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

حيث يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- سحب أو امتصاص السيولة الفائضة من الأفراد ومن البنوك أي **التقليص من العرض النقدي** و ذلك عن طريق الحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية. و يمكن تحقيق ذلك **بالترفيع من نسبة الاحتياطي القانوني أو الترفيع في معدل الخصم أو ببيع السندات الحكومية.**
- ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي نتيجة انخفاض الانفاق الاستهلاكي الخاص و الانفاق الاستثماري الخاص ومن ثم اقترابه أوتعادله مع العرض الكلي.

المحصلة النهائية: انخفاض في المستوي العام للأسعار (مكافحة التضخم).

❖ **السياسة النقدية التوسعية:** يلجأ البنك المركزي إلي اتباع **سياسة نقدية توسعية** أي **زيادة في العرض النقدي** في حالة **وجود ركود في الاقتصاد** ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، الأمر الذي يؤدي إلي انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

حيث يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- ضخ سيولة اضافية تتاح للأفراد والبنوك أي الزيادة من العرض النقدي و ذلك عن طريق من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية . و يمكن تحقيق ذلك **بالتخفيض من نسبة الاحتياطي القانوني أو التخفيض في معدل الخصم أو بشراء السندات الحكومية.**
- ينتج عن ذلك ارتفاع في الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص و الانفاق الاستثماري الخاص ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي.
- **المحصلة النهائية : ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج**، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة).
-

المحاضره الحادية عشرة

السياسة المالية

1. مفهوم السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها الحكومة عبر وزارة المالية من أجل التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ، المتمثلة في التالي :

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
- النمو الاقتصادي
- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة
- الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة

1.1. تعريف الموازنة العامة

الموزانة العامة للدولة، هي مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة، حيث تمثل مجموع الإيرادات الحكومية المتوقعة (مصادر الدخل) ومجموع النفقات الحكومية المقترحة (المصروفات) خلال فترة زمنية قادمة، عادة ما تكون سنة مالية.
تتكون الموازنة العامة من جانبين رئيسيين هما:

أ. الإيرادات العامة

وهي تنقسم إلى نوعين:

- **إيرادات محلية**: ويأتي على رأسها الإيرادات الضريبية. والمعروف أن الضرائب تنقسم إلى قسمين ضرائب مباشرة Direct Taxes مثل ضرائب الدخل وضرائب غير مباشرة Indirect Text مثل الضرائب على المبيعات وضرائب الإنتاج والضرائب الجمركية. و تشكل الإيرادات المحلية نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الحكومة في الدول النامية .

- **إيرادات خارجية**: و تتمثل خاصة في المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول النامية بشكل أساسي.

ب. النفقات العامة

وتشمل على النفقات الجارية كدفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية. و كذلك على نفقات استثمارية (أو رأسمالية) كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الانفاق على كافو المشروعات الإنمائية. كما تعتبر المدفوعات التحويلية، مثل الإعانات أو الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية و دعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة من أهم بنود الانفاق الحكومي، خاصة غي الدول النامية.

2. أدوات السياسة المالية:

بشكل عام تنقسم أدوات السياسة المالية أدوات كمية و أخرى نوعية

1.2. الأدوات الكمية:

1. **الضرائب**

تعتمد الحكومات في تمويل نفقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة. و تصنف الضرائب تبعا لاعتمادها على الدخل إلى ضرائب مستقلة عن الدخل أو ثابة كضريبة الرؤوس، وضرائب غير مستقلة عن الدخل مثل الضريبة النسبية و كذلك الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي. و بصفة عامة، فإن **زيادة الضريبة** تؤدي إلى خفض **الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن**. وليقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توزان الاقتصاد، سوف نفترض أنه لدينا اقتصاد مغلق (تستبعد فيه الصادرات و الواردات) من ثلاثة قطاعات. وكذلك سوف نفترض أن الانفاق الحكومي و الاستثمار و الضريبة جميعهم مستقلون عن الدخل. تحت هذه الفرضيات يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك: $C = C_a + b\,(Y-T_a)$

دالة الضريبة : $T = T_a$

دالة الإنفاق الحكومي: $G = G_a$

دالة الاستثمار: $I = I_a$

وبتطبيق شرط التوازن الاقتصاد (تعادل العرض الكلي مع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي) نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = C + I_a + G_a$$

$$Y = C_a + b\,(Y-T_a) + I_a + G_a$$

و من المعادلة السابقة يمكن صياغة **معادلة الدخل التوازني** على النحو التالي: $$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a + G_a - bT_a)$$

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

مضاعف الضريبة الثابة

مثال1: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك b = 0.8 و كان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره 3000 مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند مستوى الاستخدام الكامل هو 3250 مليون. ما هو مقدار التغير في الضريبة المطلوب لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي عند الاستخدام الكامل.

الإجابة: الاقتصاد في حالة كساد أي أنه **هناك فجوة انكماشية** مقدارها 3250-3000 =250 مليون دينار. في هذه الحالة لابد من الحكومة من تطبيق **سياسة مالية توسعية** من أجل الترفيع في الدخل التوازني بمقدار 250 مليون دينار و ذلك عن طريق تخفيض في الضريبة. **لمعرفة مقدارالضريبة** الذي يجب **تخفيضه** من طرف الحكومة، لابد من ايجاد قيمة مضاعف الضريبة الثابة، حيث أنه يساوي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right) = -0.8 \times \left(\frac{1}{1-0.8}\right) = -4$$

حسب قيمة مضاعف الضريبة الثابتة: -4 ، يعني أن كل انخفاض في الضريبة بمقدار دينار واحد يؤدي الى زيادة في الدخل التوازني بمقدار 4 دنانير و العكس صحيح. و عليه، فإن الترفيع في الدخل التوازني بمقدار 250 مليون دينار يحتاج الى التخفيض في الضريبة بمقدار62.5 مليون دينار:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -4 \Leftrightarrow \frac{250}{\Delta T} = -4$$

$$-4 \times \Delta T = 250 \Leftrightarrow \Delta T = \frac{250}{-4}$$

$$\Delta T = -62.5$$

ويوضح الشكل (1-7) أدناه كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

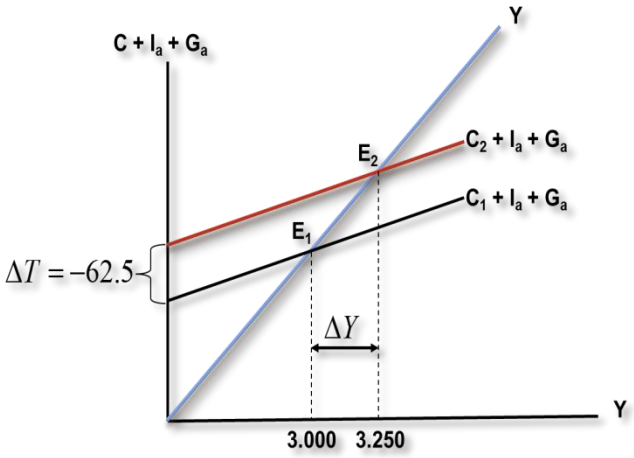

شكل (1-7) : بخفض الضريبة الثابتة بمقدار 62.5 مليون دينار زاد الإنفاق الإستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار 250 مليون دينار وهي تعادل **أربعة أضعاف** الخفض في الضريبة الثابتة.

2. الانفاق الحكومي

مثل ما ذكرنا سابقا فإن الانفاق الحكومي يشمل على النفقات الجارية كدفع الرواتب و الأجور للعاملين وعلى النفقات الاستثمارية (أو الرأسمالية) كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و كذلك على المدفوعات التحويلية، مثل الإعانات أو الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية و دعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة.

و العلاقة بين الانفاق الحكومي و دخل توزان الاقتصاد هي علاقة طردية موجبة. لذلك، ترفع الحكومة في نفقاتها في حالة رغبتها في انعاش الاقتصاد بتبني سياسة مالية توسعية، أو أن تخفض في نفقاتها في حال رغبتها في كبح جماح الاقتصاد بتبني سياسة مالية انكماشية.

وحتى يمكن قياس أثر التغيرفي الإنفاق الحكومي على دخل توازن الإقتصاد لا بد من التعرف على **مضاعف الإنفاق الحكومي**، وهو مقدار التغير الحاصل في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي بدينار واحد. لذلك، سوف نفترض أنه لدينا اقتصاد مغلق (تستبعد فيه الصادرات و الواردات) من ثلاثة قطاعات. وكذلك سوف نفترض أن الانفاق الحكومي و الاستثمار و الضريبة جميعهم مستقلون عن الدخل.

بتطبيق شرط التوازن الاقتصاد (تعادل العرض الكلي مع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي) نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = C + I_a + G_a$$

$$Y = C_a + b\,(Y - T_a) + I_a + G_a$$

و من المعادلة السابقة يمكن صياغة **معادلة الدخل التوازني** على النحو التالي: $Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a + G_a - bT_a)$

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة مضاعف الانفاق الحكومي على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \left(\frac{1}{1-b}\right)$$ ← مضاعف الانفاق الحكومي

مثال 2 : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك b = 0.8 و كان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره 3000 مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند مستوى الاستخدام الكامل هو 3250 مليون. ما هو مقدار التغير المطلوب في الانفاق الحكومي لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي عند الاستخدام الكامل.

الإجابة: الاقتصاد في حالة كساد أي أنه هناك فجوة انكماشية مقدارها 3250-3000 =250 مليون دينار. في هذه الحالة لابد من الحكومة من تطبيق سياسة مالية توسعية من أجل الترفيع في الدخل التوازني بمقدار250 مليون دينارعن طريق الترفيع في الانفاق الحكومي. لمعرفة مقدار الانفاق الحكومي الذي يجب زيادته من طرف الحكومة، لابد من ايجاد قيمة مضاعف الانفاق الحكومي ، حيث أنه يساوي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \left(\frac{1}{1-b}\right) = \left(\frac{1}{1-0.8}\right) = 5$$

حسب قيمة مضاعف الانفاق الحكومي : 5 ، يعني أن كل :زيادة في الانفاق الحكومي بـ دينار واحد يترتب عنه زيادة في الدخل التوازني بمقدار 5 دنانير و العكس صحيح. و عليه، فإن الترفيع في الدخل التوازني بمقدار 250 مليون دينار يحتاج الى الترفيع في الانفاق الحكومي بمقدار50 مليون دينار:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 5 \Leftrightarrow \frac{250}{\Delta G} = 5 \Leftrightarrow \Delta G = \frac{250}{5}$$

$$\Delta G = 50$$

ويوضح الشكل (7-2) أدناه كيفية تأثير زيادة الانفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد.

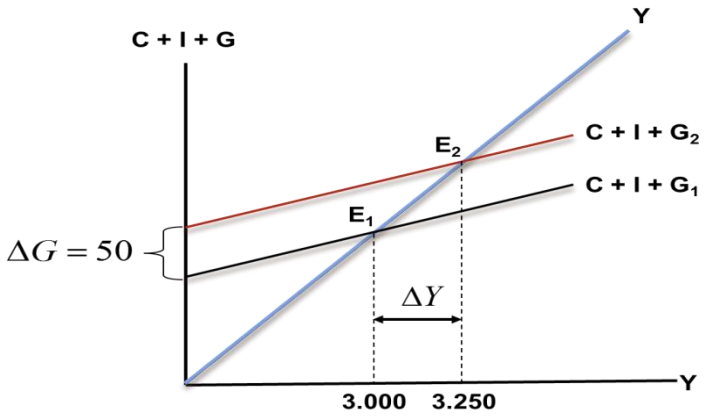

شكل (7-2) : بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار زاد الطلب الكلي مباشرة، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وإرتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار 250 مليون دينار **وهي خمسة أضعاف** الزيادة في الإنفاق الحكومي.

3. الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة:

مثل ما ذكرنا سابقا، فإن الموزانة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة. وبينما تكون الميزانية دائماً متوازنة، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات أي أن مجموع النفقات الحكومية المتوقعة يمكن أن يكون أعلى أو أدنى من مجموع الايردات الحكومية.

وكما يوضح الشكل (3-7) التالي، فقد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T). و يكون على الحكومة في هذه الحالة وجوب ايجاد مصادر تمويل أخرى لصد هذا العجز، مثلا عن طريق الاقتراض داخليا أو خارجيا. أو أن يكون هناك فائض في الموازنة (Surplus) أي أن إيرادات الضرائب (T) تتجاوز النفقات المقترحة (G).

فالموازنة تكون متوازنة عندما يتعادل فيها الانفاق الحكومي المقترح مع الايردات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الانفاق الحكومي ممولا بالكامل من من ايرادات الضرائب دون زيادة او نقصان.

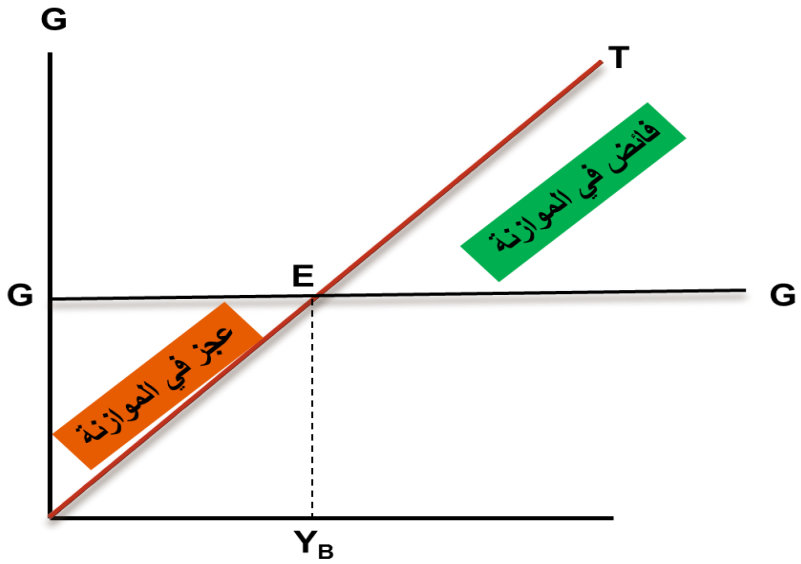

شكل (3-7) : في حال الضريبة النسبية، يوضح المنحنى (T) إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الصريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، عند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (T أقل G)، وعند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T أكبرG).

و عليه فإن ومضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\left(\frac{1}{1-b}\right)+\left(-b\frac{1}{(1-b)}\right)=\frac{1-b}{1-b}=1$$

ملاحظة مهمة: بما أن مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي واحد، فإن الزيادة في الانفاق الحكومي المصحوب بضريبة مساوية له تؤدي الى زيادة الدخل التوازني **بمقدار نفس الزيادة** في الانفاق الحكومي **دون مضاعفتها** (أي دون مضاعفة قيمة الدخل)

2.2. الأدوات النوعية

بالإضافة إلى الأدوات السياسات المالية الكمية المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو التغير في حجم الإيرادات الضريبية، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها. وتتمثل هذه الأدوات النوعية: فيما يلي:

1. **إعادة توزيع عبء الضرائب:** إن إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)، من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، أي اتباع سياسة الضرائب التصاعدية، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد.
2. **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي:** تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الإقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الإقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.
3. **إعادة هيكلة الدين العام:** تنصب هذه السياسة على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الإقتصادية.

3. أنواع السياسة المالية:

❖ **سياسة مالية التوسعية:** تلجأ الحكومة عن طريق وزارة المالية إلي اتباع سياسة مالية توسعية في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، الأمر الذي يؤدي إلي انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

حيث تعمل الحكومة يعلى تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- **زيادة مستوى الإنفاق الحكومي**، حيث أن زيادة الإنفاق تسبب زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- **تخفيض معدلات الضريبية** وهذا يسبب زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي.
- **استخدام السياستان معاً** (زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة).
- **المحصلة النهائية** : ارتفاع في المستوي العام للأسعار مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة).

❖ **سياسة مالية انكماشية:** تلجأ الحكومة عن طريق وزارة المالية إلي اتباع **سياسة مالية انكماشية** في **حالة وجود تضخم في الاقتصاد** ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

حيث تعمل الحكومة على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- **تقليل الإنفاق الحكومي .**
- **رفع معدل الضريبة.**
- **اتباع السياستان معاً (خفض الإنفاق وزيادة الضرائب)**، بحيث تؤدي هذه السياسة إلي تقليل الطلب الكلي ويتقارب تدريجيا مع العرض الكلي حتي يتساويان (فيتحقق التوازن الاقتصادي الكلي).
- **المحصلة النهائية**: انخفاض في المستوي العام للأسعار (مكافحة التضخم).

العلم نور والجهل ظلام

المحاضره الثانية عشرة

الاقتصاد الدولي

مقدمة

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (International Trade) من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث. وتعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الاقتصاد الأخرى، كالمالية العامة والتنمية الاقتصادية، على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها : الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، والاقتصاد الكلي (Macroeconomics). فمثلاً، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

1. أنماط واتجاهات التجارة الدولية

عندما يقوم قطر معين بشراء السلع والخدامة من أقطار أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports)، أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات (Exports). الجدير بالملاحظة، إن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

1.1. تجارة السلع

تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

1.2. تجارة الخدمات

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحية وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية.

2. مبررات قيام التجارة الدولية

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى. فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع و الخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

1.2. قانون الميزة المطلقة

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة Law of Absolute Advantage الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تحدث التجارة بين الأقطار، استنادا إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب اختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

2.2. مبدأ الميزة النسبية :

يمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي. فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول (1-8). يتضح من الجدول **أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح**، كما أن **لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات**، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح، بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

جدول (8-1): يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا				
الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة (الوحدة الواحدة)	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات (الوحدات المضحى بها من القمح)	القمح (الوحدات المضحى بها من المنسوجات)
سوريا	30	10	$\frac{10}{30} = \frac{1}{3} = 0.333$	$\frac{30}{10} = \frac{3}{1} = 3$
العراق	30	30	$\frac{30}{30} = 1$	$\frac{30}{30} = 1$

شرح الجدول 8-1 مبدأ الميزة النسبية

يعتبر العراق أكثر كفاءة في انتاج القمح مقارنة بسوريا (لديه ميزة نسبية في انتاج القمح): و ذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة لوحدة واحدة من القمح هي أضعف في العراق مقارنة بسوريا. بمعنى لزيادة وحدة واحدة من القمح في العراق يقع التضحية بوحدة واحدة فقط من المنسوجات، بينما في سوريا لزيادة وحدة واحدة من القمح لا بد من التضحية بـ 3 وحدات من المنسوجات.

في المقابل تعتبر سوريا أكثر كفاءة في انتاج المنسوجات مقارنة بالعراق (لديها ميزة نسبية في **انتاج المنسوجات): و ذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة لوحدة واحدة من المنسوجات هي أضعف في سوريا مقارنة بالعراق.** بمعنى أن لزيادة وحدة واحدة من المنسوجات في سوريا يقع التضحية 0.333 وحدة فقط من القمح، بينما في العراق لزيادة وحدة واحدة من المنسوجات **لا بد** من التضحية بوحدة كاملة من القمح.

3.2. شروط التبادل التجاري :

شروط التبادل التجاري (The Terms of Trade)، والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم إستيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الإستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

3. وسائل حماية الصناعة الوطنية

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للإستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة، ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز وسائل الحماية المطبقة ما يلي :

1.3. التعريفة الجمركية: يقصد بالتعريفة الجمركية Tariff الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات. حيث يمكن ان تأخذ هذه الرسوم شكل ضريبة معينة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو أن تفرض على قيمة السلعة المستوردة ككل.

2.3. نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص Quota System هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة. و في بعض الأحيان يتم وضع حد معين من الأرصدة من العملة الصعبة لا يمكن تجاوزه في الانفاق على السلع المستوردة.

4. نظريات الحماية

1.4. نظرية الصناعة الناشئة:

بما أن الصناعة الناشئة (Infant-Industry) تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية. لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة لحين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية.

غير أن هذه النظرية وجهت إليها انتقادات تتمثل في التالي :

- إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترة طويلة جداً.
- تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

2.4. نظرية حماية الأجور:

تقوم بعض الأقطار، وخاصة المتقدمة صناعياً، بحماية الأجور Wage-Protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور.

غير أن هذه النظرية وجهت لها بعض الانتقادات، من أهمها ما يلي :

- أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج.
- يمكن للأقطار النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.

3.4. نظرية حماية الاستخدام :

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.

وتتمثل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي :

- أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والاستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة.
- تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الاحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء.
- يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً.

4.4. نظرية الإغراق :

يحدث الإغراق Dumping عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق و خاصة التخلص من المنافسين المحليين. و عليه، فإن هذه السياسة تعتبر في الحقيقة من أهم مبررات حماية الصناعات الناشئة المحلية التي تلجا لها بعض الدول من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه الشركات الأجنبية.

5. المالية الدولية

أصبحت العلاقات الإقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الإستثمارية، من أجل فهم المشكلات الإقتصادية العالمية.

1.5. أسواق الصرف الأجنبي :

تعتبر مجموعة أقطار الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم اعتبارا من 2004/5/1 خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها 450 مليون نسمة، أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو. أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها، ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.

1.1.5. وظيفة أسواق الصرف الأجنبي :

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى. لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

2.1.5. تأثيرات المبادلات الدولية :

- تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.
- يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.
- يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته

2.5. ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

❖ **مكونات ميزان المدفوعات :**

- الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.
- حساب رأس المال : يشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

❖ **معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات :**

لما كان اختلال التوازن (Disequilibrium) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج. هناك وسائل عديدة يمكن من خلالها تحقيق التوزان في ميزان المدفوعات، ونذكر من أهمها: أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة.

أسعار الصرف الحرة : يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى.

ولأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة وهي :

- ✓ أنها تؤدي إلى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.
- ✓ انها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.
- ✓ أنها **لا تؤدي** إلى فرض القيود على الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من بعض المساوئ. منها ما يلي :

- أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم.
- أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في أسواق الصرف الأجنبية.

المحاضره الثالثة عشرة
التنمية الاقتصادية

1. مفهوم التنمية الإقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فالبنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي. أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديموقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية. **فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع**. كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

2. أثر التحولات الإقتصادية والسياسة العالمية

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع.

3. خصائص الأقطار النامية

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص خمسة خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار. **وتتمثل هذه الخصائص في التالي** :

1. **انخفاض مستويات المعيشة**
2. انخفاض الإنتاجية
3. **ارتفاع معدلات نمو السكان**
4. ارتفاع معدلات البطالة
5. **الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي**

1.3. انخفاض مستويات المعيشة

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة في الدول النامية بصورة كمية ونوعية على انتشار الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وإرتفاع معدلات وفيات الأطفال وإنخفاض معدل العمر المتوقع. و من أهم المؤشرات التي تستخدم عادة لأغراض المقارنة بين مستويات المعيشة في الاقطار المتقدمة و الاقطار النامية، وهي:

أ- إنخفاض معدلات الدخل الفردي:

وفقا لتقديرات البنك الدولي (الجدول 9-1)، فإن الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة 2006 يقدر بحوالي 22000 مليار دولار، أي بما يعادل 37% من الناتج المحلي العالمي و الذي يقدر بحوالي 60000 مليار دولار، بينما يشكل عدد السكان الدول النامية 80% من مجموع سكان العالم. أما بالنسبة للدول المتقدمة، فبالرغم من أن عدد سكانها يقدر بحوالي 20% فقط من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي 63% من مجموع الإنتاج العالمي.

الجدول (9-1) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي و السكان في العالم (سنة 2006)

مجموعات أقطار العالم	الناتج المحلي ** (مليار دولار)	السكان مليون نسمة	% من الناتج العالمي	% من سكان العالم
العالم	60,000	6,400	100%	100%
أولا: الأقطار المتقدمة	37,900	1,290	63.2	20.2
1. الولايات المتحدة الأمريكية	12,000	310	20	4.8
2. المجموعة الأوروبية (25)	12,000	450	20	7.0
3. اليابان	3,900	128	6.5	2.0
4. روسيا	1,540	145	2.6	2.3
ثانيا: الأقطار النامية	22,100	5,110	36.8	79.8
أ. شرق آسيا والباسفيك	11,000	1,930	18.3	30.2
1. الصين	8,160	1,310	13.6	20.5
2. كوريا الجنوبية	980	50	1.6	0.9
3. اندونيسيا	900	222	1.5	3.5
4. تايلاند	555	65	0.9	1.0
ب. جنوب آسيا	4,000	1,600	6.7	2.5
1. الهند	3,680	1,080	6.1	16.9
ج.أمريكا اللاتينية والكاريبي	4,000	550	6.7	8.6
1. البرازيل	1,600	180	2.7	2.8
2. المكسيك	1,070	110	1.8	1.7
د. أفريقيا، جنوب الصحراء	1,300	720	2.2	11.2
هـ. الأقطار العربية	1,800	310	3.0	4.8

* تقديرات أولية استنادا إلى المصادر التالية:

1. The World Bank (2005) World Development Indicators
2. UNDP (2005) Human Development Report

ب- سوء توزيع الدخل القومي:

يتضح من الجدول(9-2) بأن حصة أفقر 20% من سكان العالم قد تدهورت من 2.3% من الدخل العالمي في سنة 1960 إلى 1% في سنة 1999. وهذا يعكس زيادة التفاوت الحاد الاقتصادي بين الأغنياء و الفقراء في العالم. لكن لابد كذلك من دراسة و التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء **ضمن القطر الواحد** في الأقطار الفقيرة ذاتها.

الجدول (9-2) : التفاوت في توزيع الدخل العالمي

السنة	نسبة الدخل العالمي	
	أفقر 20%	أغنى 20%
1960	2.3	70.2
1970	2.3	73.9
1980	1.7	76.3
1990	1.4	85.0
1999	1.0	86.0

ث- الفقر المطلق:

تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما : **مستوى الدخل القومي و درجة التفاوت في توزيع الدخل**، وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل. كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما إنخفض مستوى الدخل.

د- سوء التغذية:

بالإضافة إلى إنخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية، كما يتضح من الجدول (9-3) لتقرير الأمم المتحدة لسنة 2006

جدول (3-9) : الحرمان الصحي في الأقطار النامية 2006		
	طبيعة الحرمان الصحي	العدد (مليون)
1	عدم توفر الخدمات الصحية	800
2	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	1.100
3	عدم توفر المرافق الصحية	600.2
4	الأشخاص الذين يعانون من الجوع	850
5	الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	160

هـ ارتفاع نسبة الأمية:

بالرغم من الإنجازات الملموسة التي حققتها معظم الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإبتدائي وتخفيض نسبة الأمية بين الكبار، الا أن نسبة الأمية لازالت مرتفعة بين كبار السن، وخاصة عنصر الاناث. حيث تبلغ نسبة الأمية لدى الاناث قرابة 60%. ويعيش أكثر من 75% من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا.

2.3. انخفاض الإنتاجية

تتسم الأقطار النامية إضافة لإنخفاض مستوى المعيشة، بإنخفاض إنتاجية العمل (أي معدل الإنتاج لكل عامل) بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة، ويعزى إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة الكفؤة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية.

3.3. إرتفاع معدلات نمو السكان

تعتبر معدلات نمو السكان في معظم الأقطار النامية، ومن ضمنها الأقطار العربية، مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح بين 2-3% سنويا بالمقارنة مع 0.6% سنوياً في الأقطار المتقدمة.

4.3. إرتفاع معدلات البطالة

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين : الأول : هو الإستغلال الغير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقاتهم خلال فترة العمل اليومي، بالرغم من إشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية. ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية إلى الصفر تقريباً.

أما الشكل الثاني لظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية، فيتمثل بالبطالة الهيكلية، والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص الأيدي العاملة العاطلة.

5.3. الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين 25% من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، 70% في شرق آسيا، 64% في جنوب آسيا، 86% في أفريقيا، بالمقارنة مع 5% في الأقطار المتقدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من 2% في كل من الولايات المتحدة وكندا.

أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فتتراوح بين 10% في أمريكا اللاتينية، 18% في شرق آسيا، و30% في جنوب آسيا و20% في أفريقيا، بالمقارنة مع 7% في أقطار أوروبا الغربية وأقل من 3% في أمريكا الشمالية. ويعزى السبب الرئيسي لاعتماد السكان على القطاع الزراعي في معظم الأقطار النامية، الى حقيقة أن الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

المحاضره الرابعة عشرة

مراجعة شاملة

الفصل الأول :مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

❖ علم الاقتصاد **هو العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع الحاجات والرغبات الانسانية الغير المحدودة من السلع و الخدمات بأقل التكاليف الممكنة**. **و ينقسم علم الاقتصاد الى فرعين:**

- **الإقتصاد الجزئي (Microeconomics)** يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.
- **الإقتصاد الكلي (Macroeconomics)** يهتم بدراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (عمل الاقتصاد القومي كوحدة واحدة)، حيث يعمل على دراسة مستويات التضخم و البطالة، والناتج الكلي و الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي، بالاضافة الى العديد من الأمور ذات الأثر الكلي.

1. **لا يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بالموضوعات التالية :**

أ- سلوك المستهلك

ب- مستوى الناتج المحلي و القومي من السلع والخدمات.

ج- معدل التضخم

د- معدل البطالة

2. **عوائد عناصر الانتاج هي:**

أ- الرواتب

ب- الأرباح الموزعة

ج- الريع

د- كل ما ذكر

الفصل الثاني: الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

❖ الناتج المحلي الإجمالي GDP (Gross Domestic Product) هو **القيمة السوقية** لجميع السلع والخدمات **النهائية** والتي يتم انتاجها **داخل الحدود الجغرافية لبلد** معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

هناك ثلاثة طرق يمكن استخدامها لقياس الناتج المحلي الإجمالي والتي تشمل الآتي:

- طريقة الناتج: GDP = **مجموع [السعر × الكمية]** (و ذلك لجميع السلع والخدمات النهائية)
- طريقة الانفاق: GDP = **الانفاق الاستهلاكي الخاص (C) + الإنفاق الاستثماري الخاص (I) + الإنفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات (X-M)**
- طريقة الدخل: GDP = **الدخل المحلي الصافي + اهتلاك الأصول الثابتة + الضرائب غير المباشرة – الإعانات الحكومية الغير المباشرة.**

❖ بعض القوانين الاخرى المستخدمة في حسابات القومية:

- **الدخل المحلي الصافي = الأجور + الريع + صافي الفوائد + أرباح الشركات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.**
- **الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الاجمالي - اهتلاك الأصول الثابتة**
- **الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج**
- **الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي**

▪ **التمرين 1:** حسب البيانات الاقتصادية الموجودة في الجدول التالي احسب قيمة الناتج المحلي الاجمالي **بطريقة الانفاق الكلي**

بنود الانفاق	قيمة الانفاق الريال
الاستهلاكي الخاص(C)	750 000
الاستثماري الخاص(I)	380 000
الإنفاق الحكومي(G)	265 000
الصادرات (X)	250 000
الواردات (M)	122 000

الحل:

الناتج المحلي الاجمالي = الانفاق الاستهلاكي الخاص (C) + إنفاق الاستثماري الخاص (I) + الإنفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات (X-M)

الناتج المحلي الاجمالي = 750000 + 380000 + 265000 +(250000 – 122000) = 1523000 ريال

التمرين 2: الجدول التالي يبين بعض البيانات الاقتصادية لدولة ما استناداً إلى هذا الجدول أجب على الأسئلة أسفل الجدول

البند	القيمة (مليون ريال)
الريع (الإيجار)	200
أجور العاملين	400
ضرائب غير مباشرة	150
إعانات حكومية غير مباشرة	100
المستوردات	240
الاهتلاك في رأس المال	50
صافي الصادرات	100
عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن	150
صافي الفائدة	300
أرباح الشركات	200
عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج	200

1. الدخل المحلي الصافي =

الإيجار + أجور العاملين + صافي الفائدة + أرباح الشركات =

200 + 300+ 400 + 200 = 1100 (مليون ريال)

2. الناتج المحلي الاجمالي =

الدخل المحلي الصافي + ضرائب غير مباشرة - إعانات حكومية غير مباشرة + الاهتلاك في رأس المال =

1100 + 150 – 100 + 50 = 1200 (مليون ريال)

3. الناتج القومي الإجمالي =

الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج =

1200 + (150 - 200) = 1250 (مليون ريال)

❖ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (النقدي) **هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والمباعة في السوق داخل حدود الدولة**، والمقاسة **بالأسعار الجارية**

❖ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو **القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والمباعة في السوق داخل حدود الدولة**، والمقاسة **بالأسعار الثابتة**

1- القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والمباعة في السوق داخل حدود الدولة، والمقاسة بالأسعار الثابتة تعرف باسم:

أ- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ب- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

ج- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

د- الناتج القومي الإجمالي الإسمي

2- الفرق بين الناتج القومي الاجمالي و الناتج القومي الصافي يكمن في:

أ- الضرائب الغير المباشرة

ب- المساعدات الحكومية الغير مباشرة

ج- صافي عوائد عناصر الإنتاج

د- الإهلاك في الأصول الثابتة

الفصل الثالث: التضخم و البطالة والدورة الاقتصادية

❖ **تعريف التضخم:** التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويمكن قياس معدل التضخم باستعمال إحدى الطريقتين :**الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي**

1- اذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) من 140 في سنة 2013 الى 180 في سنة 2014، فإن معدل التضخم في سنة 2014 سوف يساوي:

أ- 25%

ب- 35%

ج- 28.6%

د- 25%

❖ **تعريف البطالة:** هي التعطل أو التوقف الجبري لجزء من الأيدي العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل (و يكون سنهم اكبر من 16سنة وأقل من 65 سنة) . وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى بمعدل أو بنسبة البطالة.

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}} \times 100$$

❖ **اجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد العاطلين + عدد المشتغلين**

استناداً الى المعلومات التالية، أجب على الأسئلة 2 و3.

إذا علمت في اقتصاد دولة معينة، أن عدد العاملين يساوي 420 ألف نسمة وعدد العاطلين عن العمل يساوي 60 ألف نسمة وعدد الأشخاص الذين أعمارهم بين 1 و15 سنة يساوي 10 ألف نسمة.

2- اجمالي القوة العاملة الفاعلة يبلغ:

أ- 250 ألف نسمة

ب- 800 ألف نسمة

ج- 480 ألف نسمة

د- 250 ألف نسمة

3- معدل البطالة يبلغ:

أ- 13%

ب- 12.5%

ج- 10%

د- 7%

الفصل الرابع: العرض الكلي و الطلب الكلي

❖ **العرض الكلي في المدى البعيد:** يعكس العرض الكلي في المدى البعيد الناتج المحلي الاجمالي الممكن أو الكامن أو المحتمل. منحنى العرض الكلي في المدى الطويل هو **عبارة عن خط عمودي** يعكس الكمية الممكن انتاجها من السلع والخدمات بغض النظر من المتغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

❖ **العرض الكلي في المدى القريب:** يعكس **العلاقة الطردية** (الموجبة) بين الكميات المعروضة من السلع و الخدمات النهائية و مستوى العام للأسعار الأسعار، و هو **يعكس الناتج المحلي الإجمالي الفعلي**. و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب.

❖ **الطلب الكلي:** يمكن تعريف الطلب الكلي بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها والذي يمثل في نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

الطلب الكلي = الانفاق الاستهلاكي الخاص (C) + الانفاق الاستثماري الخاص (I) + الإنفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات (X-M)

❖ **دالة الاستهلاك:** $C = a + bY$ تعبر عن العلاقة الموجودة بين الدخل (Y) و الاستهلاك (C) و هي علاقة طردية.

الميل الحدي للاستهلاك (b) : يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. **و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل. و الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر.**

الميل الحدي للادخار($1-b$) : يوضح مقدار التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. **و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الادخار على التغير في الدخل. و الميل الحدي لادخار أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر**

الميل المتوسط للاستهلاك : يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الاستهلاك ، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الاستهلاك (C) على مجموع الدخل (Y)

الميل المتوسط للادخار: يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الادخار ، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الادخار (S) على مجموع الدخل (Y)

1- إذا كان دالة الاستهلاك كالآتي $C = 200 + 0.75Y$ ، **فان دالة الادخار** (S) هي:

أ- **S = -200 + 0.25Y**

ب- S = -200 + 0.15Y

ج- S = 200 + 0.15Y

د- S = -200 + 0.85Y

الفصل الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

❖ **يتحقق التوازن في اقتصاد يتكون من قطاعين (قطاع استهلاكي و قطاع انتاجي) عندما:**

1. عندما يكون العرض الكلي (**Y**) يساوي الطلب الكلي ($\mathbf{C + I_a}$)

$$\mathbf{Y = C + I_a}$$

2. يتعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن بمعنى، تعادل الادخار (S) مع الاستثمار (I_a)

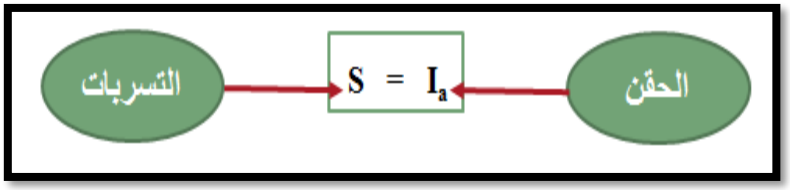

❖ **يتحقق التوازن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات عندما:**

1. يتعادل الدخل المحلي الإجمالي (العرض الكلي) مع الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

2. تتعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي:

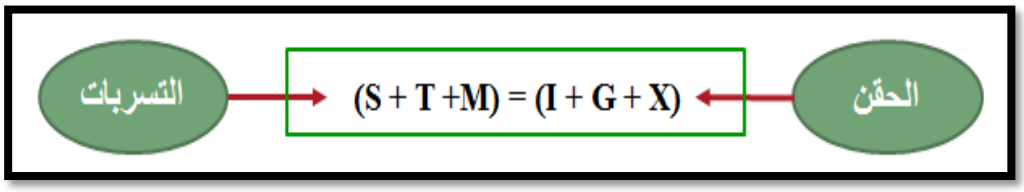

❖ **معادلة الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من قطاعين تكون على النحو التالي:**

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

حيث أن:

***b*:** الميل الحدي للاستهلاك، **(1-*b*)**: الميل الحدي للادخار

C_a: الانفاق الاستهلاكي المستقل

I_a: الانفاق الاستثماري المستقل

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة **معادلة المضاعف** على النحو التالي:

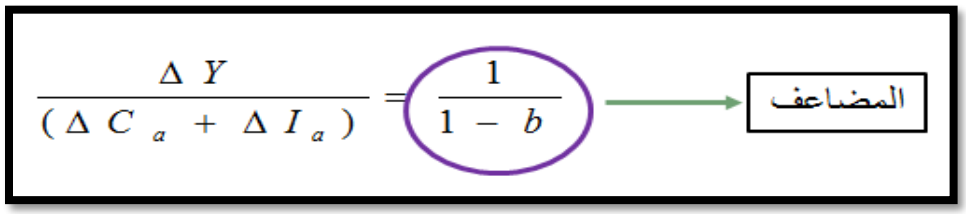

- توجد علاقة طردية (موجبة) بين بين الميل الحدي للاستهلاك(***b***) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة المضاعف والعكس صحيح. **وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين الميل الحدي للاستهلاك(*b*) و الدخل التوازني** (Y) .
- توجد علاقة عكسية (سالبة) بين بين الميل الحدي للادخار(**1-b**) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ فكلما زاد الميل الحدي للادخار انخفضت قيمة المضاعف والعكس صحيح. **وبالتالي تكون هناك علاقة عكسية بين الميل الحدي للادخار(*1-b*) و الدخل التوازني** (Y)

❖ **معادلة الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من أربع قطاعات تكون على النحو التالي:**

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(C_a + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

حيث أن:

b: الميل الحدي للاستهلاك، (1-*b*): الميل الحدي للادخار

C_a: الانفاق الاستهلاكي المستقل

I_a: الانفاق الاستثماري المستقل

G_a:الانفاق الحكومي المستقل

X_a: الصادرات السمتقلة

t: معدل أو نسبة الضريبة على الدخل

m_a : الواردات المستقلة

m_1: الميل الحدي للاستيراد

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة **معادلة المضاعف** على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{(\Delta C_a + \Delta I_a + \Delta G_a + \Delta X_a - \Delta m_a)} = \frac{1}{1 - b + bt + m_1}$$

المضاعف

حسب المعطيات التالية اجب على الاسئلة 1 و2 و3.

إذا كان لديك النموذج الاقتصادي التالي:

$C = 50 + 0.8Y$

$I_a = 200$

1. **الدخل التوازني يساوي:**

أ- 500

ب- 200

ج- 1000

د- 1250

2. **قيمة المضاعف يساوي:**

أ- 5

ب- 2.5

ج- 4

د- 3.5

3. **إذا زاد الانفاق الاستثماري المستقل بـ 60 فما فإن قيمة الدخل التوازني:**

أ- ترتفع بمقدار 250

ب- تنخفض بمقدار 350

ج- لم تتغير

د- ترتفع بمقدار 300

4. **اذا كان لديك اقتصاد يتكون من قطاعين (قطاع استهلاكي وقطاع انتاجي)، إذا ارتفع الدخل التوازني بمقدار 125 مليون ريال نتيجة زيادة الاستثمار بمقدار 50 مليون ريال، فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي:**

أ- 0.3

ب- 0.5

ج- -0.8

د- 0.6

ملاحظة: اذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.6 فإن الميل الحدي للادخار يساوي 1 – 0.6 = 0.4

الفصل السادس و السابع: السياسة النقدية و السياسة المالية

❖ **تشمل مهام البنك المركزي على ما يلي:**

- اصدار العملة
- الاشراف على البنوك التجارية
- تنظيم عرض النقود
- قبول ودائع البنوك التجارية

❖ **أدوات السياسة النقدية (الكمية)**

- نسبة الاحتياطي القانوني
- معدل الخصم
- عمليات السوق المفتوحة

❖ **أنواع السياسة النقدية:**

- **السياسة النقدية الانكماشية:** يلجأ البنك المركزي إلي اتباع **سياسة نقدية انكماشية** أي **التقليص في العرض النقدي** في حالة **وجود تضخم في الاقتصاد** ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية). و ذلك بـ:

1. الترفيع من نسبة الاحتياطي القانوني أو
2. الترفيع في معدل الخصم أو
3. ببيع السندات الحكومية.

- **السياسة النقدية التوسعية:** يلجأ البنك المركزي إلي اتباع **سياسة نقدية توسعية** أي **زيادة في العرض النقدي** في حالة **وجود ركود في الاقتصاد** ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية). و ذلك بـ:

1. بالتخفيض من نسبة الاحتياطي القانوني أو
2. التخفيض في معدل الخصم أو
3. بشراء السندات الحكومية.

5/ من أهداف السياسة النقدية:

أ- استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم
ب- الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة
ج- تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.
د- كل ما ذكر

❖ **مفهوم السياسة المالية:**

هي مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها الحكومة من أجل التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ، **المتمثلة في التالي :**

1. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
2. النمو الاقتصادي
3. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة
4. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة

❖ **أدوات السياسة المالية (الكمية):**

1. الضرائب
2. الانفاق الحكومي

❖ **أنواع السياسة المالية:**

- **سياسة مالية التوسعية:**

تلجأ الحكومة الى اتباع **سياسة مالية توسعية** في حالة **وجود ركود في الاقتصاد** ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، و ذلك بـ:

1. زيادة مستوى الإنفاق الحكومي أو
2. تخفيض معدلات الضريبية أو
3. زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة معا.

سياسة مالية انكماشية:

تلجأ الحكومة إلى اتباع **سياسة مالية انكماشية** في حالة **وجود تضخم في الاقتصاد** ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية). و ذلك بـ:

1. تقليل الإنفاق الحكومي أو
2. رفع معدل الضريبة أو
3. خفض الإنفاق وزيادة الضرائب معا.

6/ السياسة..... تشير الى استخدام الضرائب و/أو الانفاق الحكومي لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي:

أ- المالية

ب- التجارية

ج- النقدية

د- السلع العامة

❖ **مبررات قيام التجارة الدولية:**

- قانون الميزة المطلقة
- مبدأ الميزة النسبية

❖ **وسائل حماية الصناعة الوطنية**

1. **التعريفة الجمركية:** هي رسوم تفرضها الحكومات على **الواردات**. حيث يمكن ان تأخذ هذه الرسوم شكل ضريبة معينة على كل وحدة من **السلعة المستوردة** أو أن تقرض على قيمة السلعة المستوردة ككل.

2. **نظام الحصص:** هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة. و في بعض الأحيان يتم وضع حد معين من الأرصدة من العملة الصعبة لا يمكن تجاوزه في الانفاق على السلع المستوردة.

❖ **مفهوم التنمية الاقتصادية:**

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المؤشرات المستخدمة. فالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي.أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية **فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع**

❖ **خصائص الأقطار النامية:** وتتمثل أهم هذه الخصائص في التالي :

1. انخفاض مستويات المعيشة
2. انخفاض الإنتاجية
3. ارتفاع معدلات نمو السكان
4. ارتفاع معدلات البطالة
5. الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي

وهنا ترنم القلم على قيثارة الفكر والشجن ، متجولاً حينها ، ومتأملاً أحياناً

فلكل بداية نهاية ، وخير العمل ما حسن آخره ، وخير الكلام ما قل ودل

وبعد هذا الجهد المتواضع أتمنى أن أكون قد وفقت في عمل

(ملخص مبادئ الاقتصاد الكلي)

بلا ملل ولا تقصير ..

وكلمة شكراً

لمن لا تسع حروفي إلا أن تمتزج لتكون كلمات

شكر وعرفان

ليس لأحد معين ،، إنما لكل من ساهم في تقديم المساعدة لي

في آخر كلماتي

اللهم لا تجعل أمنية في قلوبنا إلا وحققتها ، ولا ذنوباً إلا وغفرتها ، ولا دعوة إلا واستجبتها ..

{ أذكرَوِّنيَ فيَ دعَائَكَمَ }

وأسأل الله أن يرزقكم أضعافها

خالص تحياتي للجميع

بالتوفيق والنجاح

صدى الأمل